المملكة العربية السعودية
وقف تعظيم الوحيين - المدينة المنورة
خدمة القرآن الكريم والسنة المطهرة
في بلد الرسول الكريم ﷺ

مجلة تعظيم الوحيين

مجلّة دوريّة علميّة محكّمة، تُعنى بنشر بحوث الدّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما

موضوعات العدد:

- **الفروق الدلالية بين "كل" و"جميع" في اللغة العربية والقرآن الكريم (دراسة لغوية قرآنية)**
  أ.د. نبيل بن محمد الجوهري
- **دلالات (ما) في القرآن الكريم وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية**
  أ.د. مجدي حاج إبراهيم، ونور عفيفة بنت قمرالزمان
- **ميزان العدالة في تفسير أحكم آية**
  د. نوال بنت ناصر الثويني
- **مناسبة القصص في السورة القرآنية لمقصدها (دراسة تطبيقية على سورة البقرة)**
  د. توفيق علي زبادي
- **الأحاديث النبوية الواردة في الفأل (جمعاً ودراسة).**
  أ.د. عمر بن إبراهيم سيف
- **طرق حديث: (من غسَّل يوم الجمعة واغتسل)**
  د. صالح بن عبدالله آل ناصر العسيري

المملكة العربية السعودية
وقف تعظيم الوحيين - المدينة المنورة
خدمة القرآن الكريم والسنة المطهرة
في بلد الرسول الكريم ﷺ

مجلة تعظيم الوحيين

مجلّة دوريّة علميّة محكّمة

تُعنى بنشر بحوث الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما

العدد الثاني- السنة الأولى - رجب ١٤٣٩هـ

حقوق الطبع محفوظة لمجلة تعظيم الوحيين

ترخيص وزارة الثقافة والإعلام -الرياض، المملكة العربية السعودية
برقم: (٨٠٤٤)، وتأريخ: ١٤/ ٤/ ١٤٣٦هـ

رقم الإيداع: ٩٩٣٩/ ١٤٣٨
تأريخ: ٢٨/ ١/ ١٤٣٨
ردمد: ١٦٥٨ - ٧٧٤x

سعر المجلة: (٢٠) عشرون ريالا سعوديًا أو ما يعادله

عناوين المراسلات والاستفسارات

جميع المراسلات تكون باسم رئيس تحرير المجلة:
البريد الالكتروني للمجلة: mjallah.wqf@gmail.com
مَجَلّةُ تَعْظِيمِ الوَحْيَيْنِ، وقف تعظيم الوَحْيَيْنِ،
حي الروابي- المدينة المنورة: ص. ب: ٥١٩٩٣، الرمز البريدي: ٤١٥٥٣،
المملكة العربية السعودية
هاتف المجلَّة: ٠٠٩٦٦١٤٨٤٩٣٠٠٩ تحويلة: ١١٥
جوال المجلَّة وواتسآب: ٩٦٦ ٥٣٥٥٢٢١٣٠+
تويتر: @wahyain-mejellah

المواد العلميَّة المنشورة في المجلَّة تُعبِّر عن وجهة نظر أصحابها وآرائهم

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

التعريف:

مؤسّسة وقفيَّة تقوم على خدمة القرآن الكريم والسّنة النبويّة المطهّرة، وبيان هدايتِهما، وتحقيق غاياتِهما، وتفعيل مقاصدِهما.

النشأة:

في عام ١٤٢٨ هـ، كانت البداية باسم: «**مشروع تعظيم القرآن الكريم**».

وفي عام ١٤٣٤ هـ، أصبح المشروع مركزا ضمن مراكز المدينة المنوّرة لتنمية المجتمع تحت اسم: «**مركز تعظيم القرآن الكريم**».

وفي عام ١٤٣٦هـ، تم تطوير المركز واستقلاله، ليكون مؤسّسة وقفيّة باسم: «**وقف تعظيم الوحيين**».

الرؤية:

الارتقاء في تعظيم القرآن الكريم والسّنة النّبويّة ودراساتهما محليـًا وعالميـًا.

الرسالة:

تعظيم القرآن الكريم والسّنة النّبويّة في المجتمع والأمّة، بتفعيل مقاصدهما وغاياتهما وبيان هدايتهما.

الأهداف:

١- إبرازُ مظاهرِ عظمة القرآن الكريم والسّنّة النّبويّة الشّريفة، وبيانُ حقوقِهما.

٢- الدفاعُ عن كتاب الله تعالى وسنّة نبيّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتفنيدُ الشبهات عنهما.

٣- الارتقاء بالدِّراسات البحثيّة والدّورات التّدريبيّة المتخصِّصة في الدّراسات القرآنيّة والحديثيّة وما يتعلق بهما.

مجلة تعظيم الوحيين

التعريف:

مجلّة دوريّة علميّة محكّمة، تُعنى بنشر بحوث الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما ورقياً وإلكترونياً، لأساتذة الجامعات، وأهل الاختصاص، والباحثين المهتمين بعلوم الوَحْيَيْنِ.

الرُّؤية:

أن تكون المجلة منارة علميَّة بحثيَّة في خدمة الوَحْيَيْنِ الشريفين وتعظيمهما.

الرِّسالة:

تحكيم البحوث العلميَّة الجادَّة والأصيلة ونشرها في مجالات الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما.

الأهداف:

١- نشر البحوث العلميَّة المتخصصّة في الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما.

٢- إثراء المجلات العلميَّة في مجالات الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما.

٣- شحذُ هِمم الباحثين للكتابة، وتلبية احتياجاتهم لنشر بحوثهم.

٤- العناية بمعايير الجودة في البحوث العلميَّة.

٥- التمهيد لمشاريع علميَّة موسوعيَّة مبتكَرة في الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما.

٦- دعم أنشطة الوقف المتنوعة بالبحوث العلميَّة الجادَّة ذات الصِّلة بعمل الوقف وأهدافه.

المشرف العام

أ.د/ عِمَاد بن زهير حافظ

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

نائب المشرف العام

د. أحمد بن عبد الله سليماني

أستاذ القراءات وعلومها المشارك بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

رئيس التحرير

أ.د/ حِكمت بن بشير ياسين

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

مدير التحرير

د/ ياسر بن إسماعيل راضي

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك بجامعة طيبة بالمدينة المنورة

أعضاء هيئة التحرير

أ.د/ عبد العزيز بن صالح العبيد

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

أ.د/ عبد الله بن محمد حسن دَمْفُو

أستاذ الحديث الشريف بجامعة طيبة بالمدينة المنورة

أ.د/ حسين بن محمد العواجي

أستاذ القراءات وعلومها بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

أ.د/ سُعود بن عيد الصَّاعِدي

أستاذ الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

أ.د/ خالد بن عون العنزي

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة طيبة بالمدينة المنورة

أ.د/ عبد الله بن عبد العزيز الفالح

أستاذ الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

أ.د/ باسم بن حمدي حامد السيّد

أستاذ القراءات وعلومها بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

د/ أمين بن عايش المزيني

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الهيئة الاستشارية

أ.د/ محمد سيدي بن محمد الأمين
أستاذ القراءات وعلومها بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(السعودية)

أ.د/ محمد بن يعقوب تركستاني
أستاذ اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(السعودية)

أ.د/ زين العابدين بلافريج
أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني في الدار البيضاء
(المغرب)

أ.د/ سعيد بن فالح المغامسي
أستاذ الإدارة التربوية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(السعودية)

أ.د/ غازي بن غرماي المطيري
أستاذ الدعوة والثقافة الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(السعودية)

أ.د/ نبيل بن محمد الجوهري
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(مصر)

أ.د/ السالم محمد محمود الجكني
أستاذ القراءات وعلومها بجامعة طيبة بالمدينة المنورة
(السعودية)

أ.د/ محمد بن عبد العزيز العواجي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(السعودية)

أ.د/ أحمد بن علي السديس
أستاذ القراءات وعلومها بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(السعودية)

أ.د/ محمد آيدن
أستاذ التفسير بجامعة صكاريا بتركيا وجامعة قطر بقطر
(تركيا)

أ.د/ عبد الرحمن بن معاضة الشهري
أستاذ الدراسات القرآنية بجامعة الملك سعود بالرياض
(السعودية)

أ.د/ المثنى عبد الفتاح محمود محمود
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(الأردن)

أ.د/ سالم بن محمد سالم إبراهيم
خبير الجودة والتخطيط والاعتماد الأكاديمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(مصر)

د/ وليد بن بليهش العمري
أستاذ اللغات والترجمة المشارك بجامعة طيبة بالمدينة المنورة
(السعودية)

د/ عيسى بن محمد القايدي
أستاذ الاتصال والإعلام المشارك بجامعة طيبة بالمدينة المنورة
(السعودية)

قواعد المجلة وسياستها في النشر

١- تَقبل المجلَّة في حقل الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلق بهما؛ ما يأتي:

- البحوث العلميَّة الأصيلة.
- دراسة المخطوطات وتحقيق الجدير منها.

٢- تخضع البحوث المقدَّمة للمجلَّة للتحكيم العلمي وبشكل سرِّي من أهل الاختصاص.

٣- تُحكَّم البحوث من محكمين - على الأقل - يكون قرارهما مُلزمًا، وفي حال تعارض حكمهما يُحكّم البحث من محكِّم ثالث ويكون قراره مرجحًا.

٤- يُبَلَّغ الباحث بقَبول بحثه أو عدم قَبوله برسالة رسميَّة من رئيس تحذرير المجلَّة.

٥- في حال عدم قَبول البحث لا يلزم هيئة التحرير إبداء أسباب عدم النشر.

٦- إذا تم تحكيم البحث وقَبوله للنشر لا يحق للباحث استرداده أو طلب إلغائه.

٧- لا تُعاد البحوث إلى أصحابها ولا تُسترد، سواء أنشرت أم لم تنشر.

٨- حقوق الطبع والنشر محفوظة للمجلَّة.

٩- تُرتَّب البحوث في المجلَّة وفق اعتبارات موضوعيَّة وفنيَّة لا علاقة لها بقيمة البحث.

١٠- يُزوَّد الباحث بنسختين ورقيّتين ونسخة الكترونية من عدد المجلَّة المنشور فيه بحثه، وعشر مستلاّت خاصّة ببحثه.

١١- المواد المنشورة في المجلَّة تُعبِّر عن وجهة نظر أصحابها وآرائهم.

١٢- يُقدِّم الباحث إقراراً خطياً بصيغة خطاب مصوّر (pdf) بأنّ بحثه لم يُسبَق نشره، أو مقدماً للنشر في جهة أخرى، أو مستلاً من عمل علمي للباحث سواءً رسالة علميَّة: (الماجستير أو الدكتوراه)، أوغيرهما. ويُرسل على بريد المجلَّة الالكتروني.

١٣- يُقدِّم الباحث نبذة مختصرة عن سيرته العلميَّة، وعناوين الاتصال، والبريد الإلكتروني، ويُرسل على بريد المجلَّة الالكتروني، ببرنامج الوورد (word).

شروط النشر ومواصفاته

١- أن يكون البحث في تخصُّص الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلَّق بهما.

٢- أن يتسم البحث بالأصالة والجدَّة والابتكار، وعدم التكرار مع غيره عنوانًا ومضمونًا.

٣- أن يتسم البحث بصحة اللّغة وسلامة المنهج.

٤- يُراعى في كتابة البحث المنهج العلمي في توثيق المعلومات، وعلامات التنصيص والترقيم.

٥- ألاَّ يقلّ عدد صفحات البحث عن: (١٥) صفحة؛ ولا يزيد عن: (٤٠) صفحة؛ مقاس: (A4)، .

شاملة لملخص البحث، ومراجعه. ولهيئة تحرير المجلَّة الاستثناء عند الضَّرورة.

٦- كتابة ملخص باللغة العربية لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة، يشمل: (موضوع البحث، وهدفه الرئيس، ومشكلة البحث، وأهم نتائجه، والكلمات الدَّالة (المفتاحية) على موضوع البحث، ولا يتجاوز عددها: (٤) كلمات.

٧- أن تتضمن مقدِّمة البحث: (موضوع البحث، وأهميته، وأهدافه، وأسباب اختياره، ومنهجه العلمي، والدِّراسات السَّابقة عن الموضوع، والجديد الذي سيقدمه البحث).

٨- أن تتضمَّن خاتمة البحث: (أهم نتائج الدِّراسة، والتوصيات العلميَّة في عناصر واضحة).

٩- يلتزم الباحث بالمواصفات الفنيَّة الآتية:

- نوع الخط: (Lotus Linotype) لمتن البحث، وعناوينه، وحواشيه، ومراجعه، وفهارسه...، وتباعد الأسطر: مفرَداً.
- مقاس خط متن البحث: (١٦) غير مُسْوَدّ.
- مقاس خط العناوين الرئيسة: (٢٠) مُسْوَدّاً.
- مقاس خط العناوين الفرعيّة: (١٨) مُسْوَدّاً.

- مقاس خط الحواشي السُفليّة: (١٢) غير مُسوَدٍّ، وتوضع أرقام الحواشي بين قوسين؛ هكذا: (١)، ولكل صفحة من البحث حاشيتها المستقلّة.
- تكتب الآيات القرآنيَّة بين قوسين مزهّرين؛ ببرنامج مصحف المدينة النبويَّة للنّشر الحاسوبي، بمقاس خط: (١٦) مُسْوَدًّا، وتوثق الآيات في السطر نفسه بحجم: (١٤) هكذا: [سورة البقرة: ٣٠].
- تكتب الأحاديث النبويَّة والآثار بين قوسين؛ هكذا: « ... »، بمقاس خط متن البحث نفسه ومُسَوَّدَة.
- التوثيقات في حواشي البحث مختصرة هكذا: (اسم الكتاب مسوَدًّا، اسم المؤلف أو اسم الشهرة، ويوضع الجزء والصفحة)، وتكون التوثيقات كاملة في قائمة المصادر والمراجع: اسم الكتاب مسودا، اسم المؤلف، اسم المحقق إن وجد، (الرياض: دار السلام، ط٤، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م). ومرتبة ترتيبًا هجائيًا بحسب عناوين الكتب.
- الالتزام بمنهجية علميّة موحدة في بقيّة التوثيقات وقائمة المراجع وغيرها.
- يقدِّم الباحث نسختين من بحثه:

- نسخة إلكترونية بصيغة وورد (word).

- ونسخة أخرى مصورة بصيغة (pdf)، وترسل على بريد المجلَّة الإلكتروني.

طُرُقُ حديث:
«مَنْ غَسَّلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْتَسَلَ...».

د. صالح بن عبدالله آل ناصر العسيري

الأستاذ المساعد في قسم فقه السنة ومصادرها

بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

saleh6627@hotmail.com

مجلة تعظيم الوحيين

مُلخص البحث

موضوع البحث

دراسة حديث: «**مَنْ غَسَّلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْتَسَلَ**».

هدف البحث:

١- محاولة جمع كل طرق الحديث على سبيل الاستقصاء.

٢- بيان ألفاظ هذه الطرق المتعددة.

٣- الحكم على كل طريق، والخروج بخلاصة للحديث.

مشكلة البحث:

ما يُثار عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى ألسنة بعض الوعاظ من نشر لبعض الأحاديث الواهية والموضوعة؛ بقصد الحث والترغيب في الأعمال الصالحة من غير تثبت.

نتائج البحث:

١- أنَّ أسانيد الحديث تدور بين النكارة والوضع.

٢- مع كَثرة طرق حديث أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وشواهد الحديث المتعددة غير أنَّها لم تزده إلا وهنًا.

الكلمات الدَّالة (المفتاحية):

الجمعة- غَسَّلَ- اغتسل- بَكَّر- أجر سنة.

مجلة تعظيم الوحيين

المُقَدِّمَة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فهذا جزء متعلق بجمع طُرُقِ حديث: «**مَنْ غَسَّلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْتَسَلَ**»، اجتهدت قدر وسعي وطاقتي في استيعاب جمع طرقه، وفي التفتيش والتنقيب عن أحوال رواته؛ لكي تظهر وتنكشف لي علته- في حالة كونه معلولاً-، وقد كان بعض حفاظ الحديث ونقاده يفضلون معرفة علة حديث واحد على كتابة عشرين حديثًا ليست عند أحدهم. قال عبدالرحمن بن مهدي: «لأنْ أعرفَ علةَ حديثٍ -هو عندي- أحبُّ إليَّ من أن أكتبَ عشرينَ حديثًا ليسَ عندي»[(١)]؛ بل وربما لم تظهر علة حديث لأحدهم إلا بعد مُضيِّ زمن بعيد، وعناء طويل من طلبها، والتفتيش عنها. قال صالح بن محمد البغدادي: سمعت علي بن المديني يقول: «ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة»[(٢)]، يقول ذلك -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- و«كان عَلَمًا في الناس في معرفة الحديث والعلل»[(٣)]. وقال ابن أبي حاتم، عن أبيه في حديث ذكره: «ولم أزل أفتِّش عن هذا الحديث، وهَمَّني جدًّا حتى رأيتُ في موضع...»[(٤)]. وقال الخطيب البغدادي: «فمن الأحاديث ما تخفى علته، فلا يوقف عليها إلا بعد النَّظر الشديد، ومُضِيِّ الزمان البعيد»[(٥)].

وإنني راغب ومتطلع إلى كلِّ من يقفُ عليه، وينظرَ فيه- وخاصة من أصحاب الاختصاص- ويجدَ فيهِ ما يُوجب التنبيه والاستدراك ألا يَبْخلَ في نُصْحِ أخيه، فالعلم رَحِمٌ بين أهله، وما يكتبه طالب العلم فهو عرضة للخطأ، ومحل للزلل، فقد أبى الله سبحانه أن يكون الكمال لغير كتابه الكريم، وأن تكون العصمة إلا لأنبيائه ورسله، والموفق من سدده الله عَزَّوَجَلَّ ، ولذا قال معمر بن راشد: "لو عُورض الكتاب مئة مرة ما كاد يسلم من أن يكون فيه سقط أو قال خطأ"[(٦)].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٩٥).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٢٥٧).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ١٩٤).

(٤) كتاب العلل لابن أبي حاتم (٦/ ٤٩).

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٥٦).

(٦) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣٣٨، برقم ٤٥٢).

وقد يلحظ القارئ الكريم في سياق هذا البحث أنَّ ظاهرة النقد لبعض أقوال الأئمة قائمة إلى حدٍ ما، سواء لإمام متقدم، أو متأخر، أو معاصر، ولم أقصد من وراء ذلك تنقص أقدار القوم؛ بل أبرأ إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من اتخاذ العلماء والحفاظ غَرَضًا، وإنما القصد رغبة في الوصول إلى الصواب، وطلبًا للثواب، فما أنا إلا رجل مستفيد من بضاعتهم، ومتطفل على موائدهم، وما مثلي ومثلهم إلا كما قال الخطيب البغدادي: "ولعلَّ بعض من ينظر فيما سطرناه، ويقف على ما لكتابنا هذا ضمَّنَّاه، يُلحق سيء الظن بِنَا، ويرى أنا عمدنا للطعن على من تقدمنا، وإظهار العيب لكبراء شيوخنا، وعلماء سلفنا، وأنَّى يكون ذلك، وبهم ذكرنا... وما مثلهم ومثلنا إلا ما ذكر أبو عمرو بن العلاء- وساق سنده إليه- أنه قال: ما نحن فيمن مضى إلا كبقلٍ في أصول نخلٍ طِوال"[(١)]، لكنْ لم أشأ أن أكون مجرد ناقل وجَمَّاع دون تدقيق لما أنقله وأُثبته، فإذا كان هناك ما يستوجبُ النقدَ والتوقفَ فيه نقدته، من غير أنْ أَخرجَ عن حدِّ الأدب، أو أشاغبَ على أحد، وأرجو أنْ يكون نقدي في محله، وحسبي أنني بذلت قصارى جهدي، وأفرغت ما في وسعي، فإن وفقت للصواب في نقدي لقول، أو فيما توصلت وانتهيت إليه من حكم على الحديث، فالفضل لله عَزَّوَجَلَّ أولاً وآخرًا، وإن لم أُوفق فيه، فإنَّما هو جهد الْمُقِل، وفوق كل ذي علمٍ عليم، والنقص من طبيعة البشر، ورحم الله ابن القيم إذ يقول: "والمنصفُ يهب خطأ المخطئ لإصابته، وسيئاته لحسناته، فهذه سنة الله في عباده جزاءً وثوابًا، ومن ذا الذي يكون قوله كله سديدًا، وعمله كله صوابًا، وهل ذلك إلا المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، ونطقه وحي يوحى"[(٢)]. وقال ابن الوزير اليماني: «فالكلام الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه هو: كلام الله الحكيم، وكلام من شهد بعصمته القرآن الكريم، وكلّ كلام بعد ذلك فله خطأ وصواب، وقشر ولباب»[(٣)]. وقد أسميتُه: **طُرُقُ حَدِيثِ: «مَنْ غَسَّلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْتَسَلَ»**.

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

للكتابة في هذا الموضوع أهمية كبيرة، يتبين ذلك في عدد من الأمور، منها:

١- أنَّ هذا الحديث من الأحاديث المشتهرة، والمنتشرة: في كتب أهل العلم، وفي وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى ألسنة بعض الوعاظ، وهو من الأحاديث التي رُتِّبَ عليه من

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٥).

(٢) روضة المحبين (ص١٥).

(٣) الروض الباسم (١/ ١٧).

عظيم الأجور، وكثرة الثواب ما لم يرتب على غيره من الأحاديث -فيما أعلم- حتى قال أبو زرعة العراقي: «لا أعلمُ حديثًا كثير الثواب، مع قلة العمل أصح من حديث: «**مَنْ بَكَرَ وَابْتَكَرَ، وَغَسَلَ وَاغْتَسَلَ، وَدَنَا وَأَنْصَتَ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَمْشِيهَا كَفَّارَةُ سَنَةٍ**»[1].

٢- الحاجة إلى تخريج الحديث بألفاظه المتعددة، وبيان درجاتها.

٣- لم أقف على كتاب مفرد في جمع طرق هذا الحديث، وكذا لم تفرد أحاديثه بباب خاص في الكتب الحديثية المسندة وغيرها، والله تعالى أسأل الإخلاص والقبول والإعانة والتسديد.

خطة البحث:

اقتضت خطة هذا البحث أنْ يكون في مقدمة وسبعة مباحث، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

فأمَّا مقدمة البحث: فذكرت فيها بعد الافتتاحية أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ثم خطته، وقد جعلت أحاديث هذه الدراسة في سبعة مباحث على الترتيب التالي:

المبحث الأول: حديث أوس بن أوس الثقفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المبحث الثاني: حديث طلحة بن عبيد الله القرشي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المبحث الثالث: حديث عبدالله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

المبحث الرابع: حديث حاطب بن أبي بلتعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المبحث الخامس: حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المبحث السادس: حديث أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المبحث السابع: حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأمَّا عن منهج العمل الذي سلكته في إعداد هذا البحث فهو على النحو التالي:

١- أُخرِّجُ كل حديث مراعيًا جانب المتابعات التامة فالقاصرة، إن كان للحديث طُرُقٌ عِدَّة، وفيما يتعلق بالسنن الأربع كان ترتيبي لها وفق ترتيبها المشهور، وبقية المصادر على حسب الوفيات.

(١) فتح المغيث (٤/ ١٨٣).

٢- إن كان الراوي من رجال (تقريب التهذيب)، فإني أقتصر في بيان حاله على حكم الحافظ ابن حجرٍ عليه، إلاَّ إذا ظهر لي خلافه، فإني أنقل من أقوال أئمة الجرح والتعديل ما يُبيِّن حاله على ما ظهر لي، وإذا لم يكن من رجال (التقريب)، فإني أذكر من أقوال الأئمة ما يُبيِّن حاله جرحًا وتعديلاً على ما ظهر لي.

٣- أذكر ما أقف عليه من متابعات للراوي الذي وقع عليه الاختلاف، وعمن دونه، وذلك في كل وجه من أوجه الاختلاف.

٤- أنقل- ما أقف عليه- من أقوال أهل العلم بالعلل عند الاختيار أو ترجيح وجه على آخر، أو بيان حكم.

٥- أدرس الاختلاف، وأبين الوجه الراجح، وقرائن ترجيحه.

٦- ذيَّلتُ مادة هذا البحث بفهرسين: فهرس للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

وقد ختمت مادة هذا البحث بخاتمة، ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

الدراسات السابقة:

سُبِقْتُ إلى الكتابة في هذا الموضوع؛ غير أنَّ بعض من سبقني خصَّ بحثه في الكتابة في بعض طرقه لا كلها، ومن غير توسع، مما يُبقي الحاجة إلى وجود دراسة موسعة تَلُمُّ طرقه وشواهده، مع العلم أنني لم اطَّلع على ما كُتِبَ إلا بعد أنْ فرغت من بحثي، فمما وقفت عليه:

١- حديث أوس بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في فضل التبكير إلى الجمعة رواية ودراية. إعداد/ د. سلطان بن فهد الطبيشي، أستاذ الحديث المشارك بقسم الثقافة الإسلامية، كلية التربية- جامعة الملك سعود، وهو بحث محكم تم نشره في مجلة جامعة الملك سعود.

٢- الأحاديث المنشورة في مساجد المدينة لفضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور/ سعود بن عيد الصاعدي، أستاذ الحديث بقسم فقه السنة، كلية الحديث- بالجامعة الإسلامية، وقد تناول هذا الحديث عرضًا في ضمن كتابه (ص٤٥٨- ٤٧١)، والذي لم يتم نشره إلى الآن.

وقد تختلف وجهات النظر بيني وبينهما فيما كُتِبَ حول الحديث من حيث الصناعة الحديثية، أو الحكم النهائي على الحديث، ويبقى أنَّ لكلٍ اجتهاده فيما كَتَبَ، سائلاً المولى عَزَّوَجَلَّ أن لا يحرم كلاً منا أجرَ اجتهاده، وأنْ يرزقنا الإخلاص والسداد، والتوفيق والرشاد.

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ: حَدِيثُ أَوْسِ بْنِ أَوْسٍ الثَّقَفِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ في المصنف (٤/ ٢٦، برقم ٥٠٢٨): حَدَّثَنَا عَبْدُاللهِ بْنُ مُبَارَكٍ(١)، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ(٢)، قَالَ: حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ عَطِيَّةَ(٣)، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَشْعَثِ(٤)، قَالَ: حَدَّثَنِي أَوْسُ بْنُ أَوْسٍ الثَّقَفِيُّ(٥)، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ غَسَّلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْتَسَلَ(٦)، وَبَكَّرَ وَابْتَكَرَ(٧)، وَمَشَى وَلَمْ

---

(١) هو المروزي مولى بني حنظلة، **ثقة ثبت** فقيه عالم جَوَاد مجاهد، جمعت فيه خِصال الخير، من الثامنة، (ت١٨١هـ). التقريب (ص٣٥٤).

(٢) هو عبدالرحمن بن عمرو، أبو عمرو الفقيه، **ثقة جليل**، من السابعة، (ت١٥٧هـ). التقريب (ص٣٨٠).

(٣) هو المحاربي مولاهم، أبو بكر الدِّمشقي، **ثقة فقيه** عابد، من الرابعة، مات بعد العشرين ومائة. التقريب (ص١٩٦).

(٤) هو شَرَاحيل بن آده، - بالمد وتخفيف الدال- ويقال آده جدُّ أبيه، وهو ابن شُرَحبيل بن كُلَيب، **ثقة**، من الثانية، شهد فتح دمشق. التقريب (ص٢٩٩).

(٥) صحابي، سكن دمشق، ٤. التقريب (ص١٥٤).

وقد جعلهُ بعضُ الحفاظ هو أوسُ بن أبي أوسٍ، نَصَّ عليه كلٌّ من: يحيى بن معين كما في **التاريخ**- رواية الدوري- (٢/ ٣٠٤)، والبخاري في **التاريخ الكبير** (٢/ ١٥- ١٦، برقم ١٥٣٩)، وأبو داود كما في **سؤالات أبي عبيد الآجري** (٢/ ٢٤٨)، وابن أبي حاتم في **الجرح والتعديل** (٢/ ٣٠٣)، وابن حبان في **الثقات** (٣/ ١٠)، وأبو نعيم في **معرفة الصحابة** (١/ ٣٠٥)، والخطيب البغدادي في **غنية الملتمس** (ص٧)، وابن عساكر في **تاريخ دمشق** (٩/ ٣٩٨)، والذهبي في **تجريد أسماء الصحابة** (١/ ٣٤)، وهو صنيع الإمام أحمد في **المسند** (٢٦/ ٧٧- ٩٩)، واختاره ابن الأثير في **أسد الغابة** (١/ ١٦٥).

وفَرَّقَ بينهما: خليفة بن خياط في **الطبقات** (ص٢٨٥)، والطبراني في **المعجم الكبير** (١/ ٢١٤- ٢٢٣)، وابن عبدالبر في **(الاستيعاب** (١/ ١١٩)، والحافظ ابن حجر في **الإصابة** (١/ ٢٨٤).

ونَصَّ على تخطئة ابن معين في جعلهما واحدًا كلٌّ من: ابن عبدالبر، والحافظ ابن حجر حيث قال في المصدر السابق: «والتحقيق أنهما اثنان»، والذين فرقوا بينهما لم يذكروا دليلاً على التفريق؛ فضلاً عن مخالفتهم لكبار الحفاظ والنقاد.

(٦) اختلف في معناهما. قال ابن الأثير: ذهب كثير من الناس أن «غَسَّل»، أراد به المجامَعة قبل الخروج إلى الصلاة، لأنَّ ذلك يَجْمَع غَضَّ الطرْف في الطَّريق. يقال: غَسَّل الرجل امرأته- بالتشديد والتخفيف-إذا جامَعها، وقد روي مُخَفَّفًا.

وقيل: أراد غَسَّل غيره، واغْتَسَل هو، لأنَّه إذا جامَع زوجتَهُ أحوجها إلى الغُسْل.

وقيل: أراد بغَسَّل: غَسْلَ أعْضائه للوُضوء، ثم يَغْتَسِلُ للجمعة.

وقيل: هما بمعنى واحدٍ، وكَرَّره للتأكيد. **النهاية في غريب الحديث** (٢/ ٣٠٧)، مادة غسل.

وهناك معْنىً خامسًا لم يذكره ابن الأثير وهو ما أشار إليه الخطابي بقوله: وقال بعضهم: قوله «غَسَّلَ» معناه: غَسْلُ الرأس خاصة، وذلك لأن العرب لهم لِمَمٌ وشعور، وفي غسلها مؤونة، فأفرد ذكر غسل الرأس من أجل ذلك. **معالم السنن** (١/ ١٠٨).

(٧) بكَّر: أتى الصلاة في أول وقتها، وكل من أسرع إلى شيء فقد بكر إليه. وأما ابتكر فمعناه: أدرك أول الخطبة، وأول كل شيء باكورته، وابتكر الرجل إذا أكل باكورة الفواكه. وقيل معنى اللفظتين واحد، فعل وافتعل، وإنما كرر: للمبالغة والتوكيد.

النهاية في غريب الحديث (١/ ١٥٢)، مادة بَكَرَ. وهناك معانٍ أخرى لم يذكرها ابن الأثير، منها: ما قاله ابن حبان كما في **الإحسان** (٧/ ٢٠): «يريد به «بَكَّرَ» إلى الغسل، «وابْتَكَرَ» إلى الجمعة»، ومنها ما قاله ابن الأنباري: معنى «بَكَّرَ»: «تصدق قبل خروجه». وتأول في ذلك ما روي في الحديث من قوله: «باكروا بالصدقة؛ فإن بلاء لا يتخطاها». **معالم السنن** (١/ ١٠٨).

يَرْكَبْ، فَدَنَا مِنَ الإِمَامِ وَاسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ[1]، **كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ عَمَلُ سَنَةٍ أَجْرُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا**».

وأخرجه ابن ماجه (٢/ ١٨٨، برقم ١٠٨٧)، وأحمد بن علي المروزي في الجمعة وفضلها (ص٧٤، برقم ٥٠)، وابن حذلم في جزء من حديث الأوزاعي (ص٧، برقم ١٣)، عن أبي زرعة عبدالرحمن بن عمرو، والطبراني في المعجم الكبير (١/ ٢١٥، برقم ٥٨٥)، عن الحسن بن علي المعمري، وعبيد بن غنام، والبيهقي في السنن الكبير (٣/ ٦١٤، برقم ٥٨٧٩)، من طريق عَبْدان الجواليقي، وابن أبي عاصم، والحسن بن هارون.

ثمانيتهم (ابن ماجه، والمروزي، وأبو زرعة، والمعمري، وعبيد، وعَبْدان، وابن أبي عاصم، والحسن)، **عن ابن أبي شيبة** بمثله؛ غير أنَّ أبا زرعة قال في روايته: «**غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَزِيَادَةُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ**»، بدلاً من قوله: «**كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ عَمَلُ سَنَةٍ، أَجْرُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا**».

وأخرجه أبو داود في السنن (١/ ٢٥٩، برقم ٣٤٥)، عن محمد بن حاتم الجَرْجَرائي، وأحمد في المسند (٢٦/ ٩٣، برقم ١٦١٧٣)، عن يحيى بن آدم، وفيه برقم (١٦١٧٤)، عن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، وفيه برقم (١٦١٧٥)، وبرقم (١٦٩٦٣)، عن علي بن إسحاق، وابن قانع في معجم الصحابة (١/ ٢٧)، من طريق محمد بن مقاتل المروزي، وابن حبان (٧/ ١٩، برقم ٢٧٨١)، من طريق حِبان بن موسى الكشميهني، والحاكم (٢/ ١٨٥، برقم ١٠٥٦)، من طريق عَبْدان المروزي، وابن بشران في أماليه (ص٣٢٢، برقم ١٦٠٦)، عن عبيد الله بن محمد العيشي.

تسعتهم (الجَرْجَرائي، ويحيى، والطالقاني، وعلي، وابن مقاتل، وحِبان، وعَبْدان، والعيشي)، **عن عبدالله بن المبارك**، به بنحوه؛ غير أنَّ الطالقاني وعلي قالا في روايتهما: «**ثُمَّ غَدَا وَابْتَكَرَ**»، وجعله علي في روايته الثانية: عن عبدالله بن المبارك، عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، عن عبدالرحمن الدمشقي[2]،

---

(١) قال النووي في **الإيجاز في شرح سنن أبي داود** (ص٣١): «أي لم يتكلم؛ إذ الكلام حال الخطبة لغو. قال الأزهري: أي استمع الخطبة ولم يشتغل بغيرها». وقال العيني في **عمدة القاري** (٦/ ١٧٦): «اللغو قد يكون بغير الكلام، كمس الحصى وتقليبه؛ بحيث يشغل سمعه وفكره».

(٢) أسقط الشيخ شعيب الأرنؤوط وصاحبه في تحقيقهما **للمسند** «عبدالرحمن الدمشقي»، وقالا: أنَّها زيادة مقحمة، لم ترد في (**أطراف المسند**)، ولعله سهو من الناسخ قديم كرَّر فيه اسم عبدالرحمن بن يزيد؛ لأنه هو عبدالرحمن الدمشقي. اهـ.

ويمكن أنْ يجاب بجوابين:

أحدهما: أنهما أقرا بأنَّ هذه الزيادة وردت في النسخ الخطية، فكيف يسقطانها مع وجودها ؟.

وثانيهما: عدم وجودها في (**إطراف المسند المُعتلي**)، لا يُسوغ إسقاطها، فلربما كانت ساقطة من (**إطراف المسند**)، ومما يقوي القول بإسقاطها منه: أنَّ ابن كثير ذكرها في **جامع المسانيد والسنن** (١/ ٣٣٠، برقم ٥٥٩)، وهو كتاب جمع فيه بين عِدَّة مسانيد، منها =

عن أبي الأشعث، عن أوس بن أوس، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقال في آخره: وزعم يحيى بن الحارث أنه حفظ عن أبي الأشعث أنه قال له: «**بكل خطوة كأجر سنة صيامها وقيامها**». قال يحيى: ولم أسمعه يقول: «**مشى ولم يركب**»، ولم يذكر ابن مقاتل في روايته: «**وَلَمْ يَلْغُ**».

وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٢/ ٤٩، برقم٩٠١)، من طريق محمد بن يوسف الفريابي، وتمام الرازي في الفوائد (٢/ ٢٠٢، برقم ١٥٣١)، من طريق الوليد بن مسلم، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ ٣٠٧، برقم ٩٨٦)، من طريق محمد بن مصعب القرقساني، وفيه برقم (٩٨٧)، من طريق هِقْلِ بن زياد معلقًا، وعلَّقه الحنَّائي في الحنائيات (١/ ٥٥١)، عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري.

خمستهم (الفريابي، والوليد، والقرقساني، وهِقْلِ، والفزاري)، **عن الأوزاعي**، به بنحوه؛ غير أنَّ الفريابي، والفزاري جعلاه عن الأوزاعي، عن يحيى بن الحارث الذِّماري، عن أبي الأشعث، به بنحوه.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٩/ ٤٠٠)، من طريق أبي بكر محمد بن بركة المعروف ببرداغس، عن يوسف بن مسلم، عن هيثم بن جميل، عن عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان.

كلاهما (الأوزاعي، وعبدالرحمن)، **عن حسان بن عطية**، وقَرَنَ عبدالرحمن به: **العلاء ابن الحارث الحضرمي**، ولفظ حديث عبدالرحمن: «وغدا واقترب، وأنصت ولم يلغ، حتى يخرج الإمام...».

وأخرجه الترمذي في الجامع (٢/ ٤٧، برقم ٥٠٢)، من طريق وكيع بن الجراح، وأحمد في المسند (٢٦/ ٩٧، برقم ١٦١٧٨)، عن أبي أحمد الزبيري، وابن خزيمة (٣/ ٢٤٧، برقم ١٧٦٧)، من طريق أبي موسى محمد بن المثنى العنزي، وفيه برقم (١٧٦٧)، من طريق محمد بن يوسف الفريابي.

أربعتهم (وكيع، والزبيري، وأبو موسى، والفريابي)، عن سفيان الثوري، عن عبدالله بن عيسى الأنصاري، وقَرَنَ وكيع بالثوري: أبا جناب يحيى بن أبي حيَّة، وزاد في آخره: «اغتسلَ هو وغَسَّل امرأته»، وزاد الزبيري، وأبو موسى، والفريابي: «**وَجَلَسَ مِنَ الإِمَامِ قَرِيبًا**». وقال أبو موسى في روايته: «**كان له من الأجر أجر سنة، صيامها وقيامها**»، ولم يقل الفريابي في حديثه: «**واغتسل**»، واقتصر على قوله: «**وَلَمْ يَلْغُ**».

= (**مسند الإمام أحمد**)، كما أنَّ ابن عساكر ساق هذا الحديث في (**تاريخ دمشق** ٣٦/ ١٢٠)، من طريق الإمام أحمد، وفيه هذه الزيادة مما يدل على ثبوتها، وهي مثبته على الصواب في **المسند** طبعة جمعية المكنز الإسلامي (٧/ ٣٥١٤، برقم ١٦٤٢٦).

وأخرجه النسائي في المجتبى (٣/ ٩٥، برقم ١٣٨١)، من طريق سعيد بن عبدالعزيز التنوخي، وفيه برقم (١٣٩٨)، من طريق عمر بن عبدالواحد السلمي، والدارمي (٢/ ٩٦٩، برقم ١٥٨٨)، من طريق صدقة بن خالد، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣/ ٢١٦ برقم ١٥٧٦)، عن أبي سعيد دُحَيْم، والطبراني في مسند الشاميين (٢/ ٢٤١، برقم ١٢٦٧)، مِن طريقِ عبدة بن عبدالرحيم المروزي، ويزيد بن قبيس النعمان بن المنذر، والجرجاني في أماليه (ص ١٠٣، برقم ٣٠٧)، من طريق عباس بن الوليد البيروتي.

أربعتهم (دُحَيْم، وعبدة، ويزيد، وعباس)، **عن محمد بن شعيب بن شابور**.

وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٢/ ٤٩، برقم ٩٠٠)، من طريق سويد بن عبدالعزيز، وعلَّقه الدارقطني في العلل (١/ ٢٤٦، برقم ٤٥)، عن الحسن بن ذكوان.

وأخرجه العقيلي في كتاب الضعفاء (٣/ ١٢٤)، من طريق الصلت بن عبدالرحمن، عن عائذ، وأخرجه أبو الفضل الزهري في حديث الزهري (ص ٦٥٧، برقم ٧٢٣)، من طريق عباد ابن كثير.

كلاهما (عائذ، وعباد)، عن الحسن بن ذكوان، عن طاوس، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

سبعتهم (الأنصاري، والتنوخي، وعمر، وصدقة، وابن شابور، وسويد، وابن ذكوان)، **عن يحيى بن الحارث الذِّمَاري**، وزاد صدقة في حديثه: «**وَلَمْ يَلْغُ حَتَّى يَنْصَرِفَ الإِمَامُ**»، واقتصر عمر في روايته على قوله: «**وَلَمْ يَلْغُ**»، وجعله ابن شابور- فيما رواه عنه عبدة، ويزيد، وعباس- عن النعمان بن المنذر، عن سُليمان بن مُوسى الأَشْدَق، عن أبي الأشعث الصنعاني، به، وجعله ابن ذكوان مرة من مسند أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومرة من مسند ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وأخرجه النسائي في المجتبى (٣/ ٩٧، برقم ١٣٨٤)، عن عمرو بن عثمان، وفي الكبرى في السنن الكبرى (٢/ ٢٧٣، برقم ١٧٠٧)، عن محمود بن خالد، والطبراني في المعجم الكبير (١/ ٢١٥، برقم ٥٨٤)، عن علي بن المديني.

ثلاثتهم (عمرو، ومحمود، وابن المديني)، عن الوليد بن مسلم القرشي. قال محمود في حديثه: «**فَإِذَا خَرَجَ الإِمَامُ، أَنْصَتَ وَلَمْ يَلْغُ، كَانَ لَهُ بِهِ عَمَلُ سَنَةٍ**» قَالَ ابْنُ جَابِرٍ: فَذَاكَرَنِي يَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ هَذَا، فَقَالَ: أَنَا سَمِعْتُ أَبَا الأَشْعَثِ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَقَالَ: «بِكُلِّ قَدَمٍ عَمَلُ سَنَةٍ: صِيَامُهَا وَقِيَامُهَا «قَالَ ابْنُ جَابِرٍ: حَفِظَ يَحْيَى وَنَسِيتُ. وقال ابن المديني في روايته: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لأَبِي عَمْرٍو الأَوْزَاعِيِّ، فَقَالَ: «ثَبَتَ الْحَدِيثُ أَنَّ لَهُ بِكُلِّ قَدَمٍ عَمَلَ سَنَةٍ».

وأخرجه أحمد في المسند (٢٦/ ٩٢، برقم ١٦١٧٢)، والنسائي في كتاب الجمعة (ص ١٢٩)، عن موسى بن عبدالرحمن الكوفي، وابن خزيمة (٣/ ٢٣٨، برقم ١٧٥٨)، عن محمد ابن العلاء بن كريب، ومحمد بن يحيى بن الضُّريس، وعبدة بن عبدالله الخُزاعي، والحاكم (٢/ ١٨٥، كتاب الجمعة، برقم ١٠٥٤)، عن أبي جعفر أحمد بن عبدالحميد الحارثي.

ستتهم (ابن حنبل، وموسى، وابن كُريب، وابن الضُّريس، وعبدة، والحارثي)، عن حسين بن علي الجعفي. وقال الحارثي في روايته -: «**غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الأُخْرَى، وَزِيَادَةُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ، وَمَنْ مَسَّ الْحَصَى فَقَدْ لَغَا**»، بدلاً من قوله: «**كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ، كَأَجْرِ سَنَةٍ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا**».

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١/ ٢١٥، برقم ٥٨٦)، من طريق يزيد بن يوسف الرحبي، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٣/ ٢٩٩)، من طريق عمارة بن بشر الشامي.

أربعتهم (الوليد، والجعفي، ويزيد، وعمارة)، **عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر**، به بنحوه؛ غير أنَّ يزيدًا زاد في روايته: أبا أسماء الرَّحَبي بين أبي الأشعث وأوس بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه عبدالرزاق المصنف (٣/ ٢٦٠، برقم ٥٥٧٠)، عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، **عن أبي قلابة عبدالله بن زيد الجَرْمِيّ**، به بنحوه.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٢٦/ ٩٦، برقم ١٦١٧٦)، عن الحكم بن نافع، والطبراني في المعجم الكبير (٧/ ٢٧٩، برقم ٧١٣٤)، من طريق عبدالوهاب بن الضحاك.

كلاهما (الحكم، وعبدالوهاب)، عن إسماعيل بن عياش، **عن راشد بن داود الصَّنعانيّ**، عن أبي الأشعث الصَّنعاني، به بنحوه، وجعله عبدالوهاب في روايته: من مسند شدَّاد بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (١١/ ٥٤٣، برقم ٦٩٥٤)، عن رَوْح بن عبادة، والدولابي في الكنى والأسماء (٢/ ٥٠٨، برقم ٩٢٠)، من طريق الضحاك بن مخلد، وفيه برقم (٩٢١)، من طريق بقية بن الوليد، والطبراني في مسند الشاميين (١/ ٢٦١، برقم ٤٥٢)، من طريق المعافى بن عمران.

أربعتهم (رَوْح، والضحاك، وبقية، والمعافى)، عن ثور بن يزيد، **عن عثمان الشَّامِيّ**، وجاء في حديث الضحاك تسميته حيث قال: عثمان أبي خالد.

ستتهم (حسان، والذماري، وابن جابر، وأبو قلابة، وراشد، وعثمان)، عن أبي الأشعث، به.

وأخرجه أبو داود في السنن (١/ ٢٦٠، برقم ٣٤٦)، عن قتيبة بن سعيد، وابن قانع في معجم الصحابة (١/ ٢٧)، من طريق شجاع بن أشرس.

كلاهما (قتيبة، وشجاع)، عن الليث بن سعد، عن خالد بن يزيد.

وأخرجه عبدالرزاق (٣/ ٢٥٩، برقم ٥٥٦٦)، وعنه الإمام أحمد في المسند (٢٦/ ٨٣، برقم ١٦١٦١)، من طريق عمر بن محمد، والطبراني في المعجم الكبير (١/ ٢١٦، برقم ٥٨٨)، عن عمرو بن الحارث، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٣٩٧)، من طريق عثمان ابن محمد الثقفي.

أربعتهم (خالد، وعمر، وعمرو، وعثمان)، **عن سعيد بن أبي هلال**، عن محمد بن سعيد المصلوب، وأسقط خالد في -رواية قتيبة- المصلوب، وزاد خالد وعمرو في روايتهما عبادة بن نُسَي بين المصلوب وأوس بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه الطيالسي في المسند (٢/ ٤٣٧، برقم ١٢١٠)، عن أبي معشر نجيح بن عبدالرحمن، **عن محمد بن قيس**.

وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥/ ٢١٧، برقم ٢٧٤٦)، عن محمد بن مسكين، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٣٩٩)، من طريق علي بن عبدالرحمن ابن المغيرة.

كلاهما (محمد، وعلي)، عن يحيى بن أيوب، عن محمد بن عجلان، عن أبي المصفى المدني، **عن عبدالرحمن بن امرئ القيس**.

ثلاثتهم (ابن أبي هلال، ومحمد بن قيس، وعبدالرحمن)، عن محمد بن سعيد الأزدي، وجعله عبدالرحمن في روايته مرسلاً عن محمد بن سعيد المصلوب، وسماه في روايته: محمد الطبري.

وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٢/ ١٢٢، برقم ١٤٥٢)، قال حدثنا أحمد قال: نا المنذر بن الوليد قال: نا أبي قال: نا حميد بن مهران، عن صالح الغداني، عن الحسن، عن أوس ابن أوس، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَنْ أَصْبَحَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَغَسَلَ وَاغْتَسَلَ، وَبَكَّرَ، وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ، وَدَنَا وَلَمْ يَلْغُ، فَإِنَّ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ عَمَلًا مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ، الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ**».

أربعتهم (أبو الأشعث، وعبادة، والمصلوب، والحسن)، عن أوس بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

دراسة هذه الطرق:

بعد جمع طرق الحديث تبين لي مما ذُكر في التخريج أنَّ حديثَ أوس بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا قد روي عنه من ثلاثة طرقٍ:

١- طريق أبي الأشعث الصنعاني.

٢- وطريق عُبادة بن نُسَيّ، ومحمد بن سعيد المصلوب.

٣- وطريق الحسن البصري.

فأمَّا الطريق الأول: رواية أبي الأشعث الصنعاني، فقد روي عنه من ستة طرقٍ:

١- طريق حسان بن عطية.

٢- طريق يحيى بن الحارث الذِّماري.

٣- طريق عبدالرحمن بن يزيد بن جابر.

٤- طريق أبي قلابة عبدالله بن زيد الجَرْمِيّ.

٥- طريق راشد بن داود.

٦- طريق عثمان الشامي.

أولاً: طريق حسان بن عطية، وقد اختلف على من دونه:

فرواه الأوزاعي، واختلف عليه في إسناده:

= فرواه عنه على هذا الوجه: عبدالله بن المبارك، والوليد بن مسلم، ومحمد بن مصعب القرقساني، وهِقْل بن زياد.

وعبدالله بن المبارك المروزي، ثقة ثبت فقيه. والوليد بن مسلم القرشي، أبو العباس الدمشقي، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية. ومحمد بن مصعب بن صدقة القَرْقَساني -بقافين ومهملة- صدوق كثير الغلط. وهِقْل -بكسر أوله وسكون القاف ثم لام- ابن زياد السَّكْسَكي -بمهملتين مفتوحتين بينهما كاف ساكنة- الدمشقي، وكان كاتب الأوزاعي ثقة[1]، **واختلف على عبدالله بن المبارك، والوليد بن مسلم:**

(١) انظر: **التقريب** (ص٣٥٤ و٦١٤ و٥٣٦ و٦٠٤).

فأمَّا عبدالله بن المبارك:

- فرواه عنه على هذا الوجه: أبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن حاتم الجَرْجَرَائي، ويحيى بن آدم، وإبراهيم بن إسحاق الطالقاني، ومحمد بن مقاتل المروزي، وحِبان بن موسى المروزي، وعَبَدان بن محمد المروزي، وعلي بن إسحاق، وعبيد الله بن محمد العيشي.

وعبدالله بن محمد بن أبي شيبة الواسطي الأصل، أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي، ثقة حافظ صاحب تصانيف. ومحمد بن حاتم بن يونس الجَرْجَرَائي -بجيمين بينهما راء ثمراء- المِصّيصي، أبو جعفر العابد، لقبه حُبِّي ثقة. ويحيى بن آدم بن سليمان، أبو زكريا الكوفي، ثقة حافظ. وإبراهيم بن إسحاق بن عيسى البُناني -بضم الموحدة ثم نون- أبو إسحاق الطالْقاني، نزيل مرو، وربما نُسب إلى جده، صدوق يُغرب. وحِبَّان بن موسى بن سَوّار السُّلَمي، أبو محمد المروزي. قال عبدالله ابن أحمد: سُئل يحيى عن حِبّان رجل من أصحاب ابن المبارك؟. فقال: ليس من أصحاب الحديث، وقد سمع من ابن المبارك[١]. وقال الحافظ: «ثقة»[٢]. ومحمد بن مقاتل، أبو الحسن الكِسائي المَرْوزي. «قال صاحب الزهرة: روى عنه البخاري سبعين حديثًا»[٣]. وقال أبو حاتم: «صدوق»[٤]. وقال ابن حبان: «وكان متقنًا»[٥]. وقال الخليلي: «ثقة متفق عليه، يُكثر عنه البخاري في الصحيح، وهو من أجلاء أصحاب ابن المبارك»[٦]. وقال الخطيب: «ثقة»[٧]. وقال الذهبي: «ثقة صاحب حديث»[٨]، وسكت عنه الحافظ في التقريب[٩]. وعَبَدان بن محمد بن عيسى، الفقيه أبو محمد المَرْوَزِيّ. قال الخطيب: «وكان ثقة حافظا»[١٠]. وقال الذهبي: «ثقة، صاحب حديث»[١١].

---

(١) **العلل ومعرفة الرجال**- رواية عبدالله- (٢/ ٦٠١، برقم ٣٨٥٧).

(٢) **التقريب** (ص ٣٥٤ و٥٠٣ و٦١٨ و١٢٥ و١٨٨).

(٣) **إكمال تهذيب الكمال** (١٠/ ٣٦٥).

(٤) **الجرح والتعديل** (٨/ ١٠٥).

(٥) **الثقات**: (٩/ ٨١).

(٦) **الإرشاد في معرفة علماء الحديث** (ص٤٢٦، برقم ١٠٠٩).

(٧) **تاريخ مدينة السلام** (٤/ ٤٤٥).

(٨) **الكاشف** (٤/ ٢٠٩).

(٩) (ص ٥٣٧).

(١٠) **تاريخ مدينة السلام** (١٢/ ٤٤٧).

(١١) **تاريخ الإسلام** (٦/ ٩٦٠).

وعلي بن إسحاق السلمي، المَرْوَزيّ، ثقة[1]. وعبيدالله بن محمد التيمي، وقيل له: ابن عائشة، والعائشي والعيشي نسبة إلى عائشة بنت طلحة؛ لأنه من ذُرِّيتها، ثقة جواد رمي بالقدر ولم يثبت[2].

- وخالف هؤلاء الجماعة بعد موافقته لهم: علي بن إسحاق، فرواه ثانية من وجه آخر: عن عبدالله بن المبارك، عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، عن عبدالرحمن الدمشقي، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أوس بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وعلي بن إسحاق متفق على توثيقه[3]، وقد اشتهر بصحبة ابن المبارك. قال ابن سعد: «كان من أصحاب عبدالله بن المبارك، معروفًا بصحبته»[4]، وانفراده عن الجماعة بالوجه الآخر مع صعوبة إسناده يدل على حفظه.

وعليه فيكون ابن المبارك قد حدَّثَ به على الوجهين؛ لأنه صاحب اتساع في الرواية، **ورواه ابن أبي شيبة عن ابن المبارك، واختلف عليه في متنه:**

- فرواه عنه على هذا الوجه: ابن ماجه، وأحمد بن علي المروزي، والحسن بن علي بن شبيب المَعْمَريُّ، وعبيد بن غنام، وعَبْدان الجواليقي، وابن أبي عاصم، والحسن بن هارون، عنه بلفظ: «... **كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ عَمَلُ سَنَةٍ أَجْرُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا**».

ومحمد بن يزيد الرَّبَعي القزويني، أبو عبدالله ابن ماجة -بتخفيف الجيم- صاحب «السنن»، أحد الأئمة، حافظ، صنَّف «السنن»، و«التفسير»، و«التاريخ». وأحمد بن علي بن سعيد المروزي، أبو بكر القاضي، ثقة حافظ[5]. والحسن بن علي بن شبيب المَعْمَريُّ، قال الحافظ: «فاستقر الحال آخِرًا على توثيقه، فإن غاية ما قيل فيه: إنه حدَّث بأحاديث لم يتَابع عليها، وقد علمتَ من كلام الدارقطني أنَّه رَجَع عنها، فإن كان قد أخطأ فيها كما قال خَصْمُه، فقد رَجَع عنها، وإن كان مصيبًا بها كما كان يدَّعي، فذاك أرفعُ له والله أعلم»[6]. وعبيد بن غنام بن حفص، أبو محمد الصادق، النخعي، الكوفي، قال

(١) التقريب (ص ٣٩٨).

(٢) التقريب (ص ٤٠٦).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (٣/ ١٤٣).

(٤) كتاب الطبقات الكبير (٩/ ٣٨٠).

(٥) التقريب (ص ٥٤٤ و١٢٠).

(٦) لسان الميزان (٣/ ٧٥).

الذهبي: «وتآليف أبي نعيم مشحونة بحديث ابن غنام، وهو ثقة»[١]. وأحمد بن عمرو بن أبي عاصم، أبو بكر الشيباني، الأصبهاني، قال مغلطاي: «محدث ابن محدث، كان مصنفا مكثرًا»[٢]. والحسن بن هارون بن سليمان الخراز، قال أبو الشيخ الأصبهاني: «كتبنا عنه المغازي، عن موسى بن عقبة... وكان من المتورعين، حسن الحديث»[٣].

- وخالف ابن ماجه وأصحابه: عبدالرحمن بن عمرو بن عبدالله، أبو زرعة الدمشقي، فرواه عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن ابن المبارك، عن الأوزاعي، به بلفظ: «... **غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَزِيَادَةُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ**».

وعبدالرحمن بن عمرو بن عبدالله النصري، أبو زرعة الدمشقي، ثقة حافظ مصنف[٤].

والذي يظهر - والله أعلم- أنَّ المحفوظ عن أبي بكر بن أبي شيبة في لفظه هو الثاني؛ إذ إنَّ أبا زُرعة الدمشقي من الحفظ والثقة والتثبت بمكان، وكلُّ من خالفه لا يُساوى به.

وعليه فكل من خالف ابن أبي شيبة في لفظه، فإنَّه مقدَّمٌ عليه، وكان يقاس بكبار الحفاظ.

قال أبو عبيد القاسم بن سلام: «انتهى الحديث إلى أربعة: إلى أبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني؛ فأبو بكر أسردهم له، وأحمد أفقههم، ويحيى بن معين أجمعهم له، وعلي أعلمهم»[٥]، وقال ابن خراش سمعت أبا زرعة الرازي يقول: «ما رأيت أحفظ من أبي بكر بن أبي شيبة. فقلت له: يا أبا زرعة فأصحابنا البغداديون. قال دع أصحابك مخاريق، ما رأيت أحفظ من أبي بكر بن أبي شيبة»[٦]، وكذا قال الفلاس[٧]. وقال صالح جَزَرة: «هو أحفظ من أدركنا عند المناظرة»[٨]، وقد وصِفَ بأنَّه كان «متقنًا حافظًا... وَكانَ أحفظ أهل زمانه»[٩]، ووصف بـ«الثبت»،

(١) **سير أعلام النبلاء** (١٣/ ٥٥٨).

(٢) **إكمال تهذيب الكمال** (١/ ٩٦).

(٣) انظر: **طبقات المحدثين بأصبهان** (٣/ ٤١٢).

(٤) **التقريب** (ص ٣٧٩).

(٥) **تاريخ دمشق** (٥/ ٢٨٥).

(٦) **التعديل والتجريح** (٢/ ٨٢٨).

(٧) **الكاشف** (٣/ ١٨٦).

(٨) المصدر السابق.

(٩) **الثقات** لابن حبان (٨/ ٣٥٨).

و«سيد الحفاظ»، و«إليه المنتهى في الثقة»[١].

وأمَّا الوليد بن مسلم، فاختلف عليه في إسناده:

- فرواه عنه على هذا الوجه: يزيد بن عبدالله بن رُزَيْق -بتقديم الراء-، الشامي، أبو عبدالله القرشي، مقبول[٢]. والصواب: أنَّه ثقة، فقد ذكره ابن حبان في ثقاته[٣]، وقال الذهبي: «ثقة»[٤].

- وخالفه: عمرو بن عثمان، ومحمود بن خالد، وعلي بن المديني، فرووه عنه، عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، عن أبي الأشعث، عن أوس بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وكما هو ظاهر، فالمحفوظ عن الوليد هو الثاني؛ إذ هو رواية الأوثق والأثبت، والأكثر عددًا، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد.

= وخالف عبدالله بن المبارك وأصحابه: محمد بن يوسف الفريابي، وإبراهيم بن محمد الفزاري، فروياه عن الأوزاعي، عن يحيى بن الحارث الذماري، عن أبي الأشعث، عن أوس بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومحمد بن يوسف بن واقد الفِرْيابي، ثقة فاضل، يقال أخطأ في شيء من حديث سفيان، وهو مقدم فيه مع ذلك عندهم على عبدالرزاق. وإبراهيم بن محمد بن الحارث الفَزَاري، الإمام أبو إسحاق، ثقة حافظ له تصانيف[٥].

وكما هو ظاهر فالمحفوظ عن الأوزاعي هو الأول -أعني أنَّه يرويه من طريق حسان بن عطية-؛ إذ إنَّ أوثق وأحفظ وأثبت أصحاب الأوزاعي قد رووه عنه من طريق حسان بن عطية، وهما: هِقْل بن زياد، وعبدالله بن المبارك. قال الآجري: سألت أبا داود عن أصحاب الأوزاعي؟ فقال: هِقْل، سمعت أحمد بن حنبل يقول: ليس أحد يتقدم هِقْل بن زياد[٦]. وقال أبو مُسْهِر: ما كان هاهنا أحد أثبت في

(١) تذهيب التهذيب (٥/ ٢٨٩).

(٢) التقريب (ص ٦٣٣).

(٣) الثقات (٩/ ٢٧٥).

(٤) الكاشف (٤/ ٥٢٠).

(٥) انظر: التقريب (ص٥٤٤ و١٣١).

(٦) سؤالات أبي عبيد الآجري (٢/ ٢٠٣، برقم ١٥٩٨).

الأوزاعي من هِقْل[١]. وقال محمد بن عبدالله بن عمّار الموصلي: الهقل من أوثق أصحاب الأوزاعي[٢]. وقال النسائي: «أثبت أصحاب الأوزاعي عبدالله بن المبارك»[٣].

قال الحنّائي: «غريب من حديث الأوزاعي عن حسان بن عطية الشامي عنه، لا أعلم رواه عن الأوزاعي عنه، إلا يزيد بن عبدالله بن زريق، عن الوليد بن مسلم، وخالفه على ذلك: عبدالله بن المبارك، وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري، ومحمد بن مصعب القرقساني، فرواه أبو بكر بن أبي شيبة عن عبدالله بن المبارك، عن الأوزاعي، عن يحيى بن الحارث الذِّماري، عن أبي الأشعث»[٤].

وفي كلام الحنّائي هذا ما هو عندي محل نظر، فالذي وقفت عليه خلاف بعض ما ذكره؛ يتبين ذلك من عِدة أمور:

أولاً: أنَّ الوليد بن مسلم لم يتفرد به؛ بل توبع على روايته هذه، تابعه كلٌّ من: عبدالله بن المبارك، وهِقْل بن زياد، ومحمد بن مصعب، وقد تقدم آنفًا أنَّ المحفوظ عن الوليد ابن مسلم هو روايته للحديث من طريق عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، لا من طريق حسان بن عطية.

وثانيًا: أنَّ محمد بن مصعب القرقساني يرويه من طريق حسان بن عطية لا من طريق يحيى بن الحارث الذِّماري.

وثالثًا: أنَّ الذي في مصنف ابن أبي شيبة هو رواية عبدالله بن المبارك من طريق حسان بن عطية لا من طريق يحيى بن الحارث الذِّماري.

وأمَّا متابعة عبدالرحمن بن ثابت للأوزاعي فإنَّ إسنادها منكر؛ إذ هي معلولة بعلتين: **الأولى**: عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان العَنْسي، صدوق يخطئ، ورمي بالقدر، وتغير بآخرة[٥]، وهو ممن لم تميز مروياته، وقد تفرد به، ومثله لا يحتمل تفرده. قال الإمام أحمد: «أحاديثه مناكير[٦]»، ثم إنه جمع في حديثه بين رواية حسان بن عطية والعلاء بن الحارث الحضرمي، وضابط قبول رواية الجمع بين

(١) **سؤالات ابن الجنيد** (ص ٣٠٦، برقم٣٠٦).
(٢) **تهذيب الكمال** (٧/ ٤٢٤).
(٣) **تاريخ دمشق** (٣٢/ ٤٣٣).
(٤) **الحنائيات** (١/ ٥٥١).
(٥) **التقريب** (ص ٣٧٠).
(٦) **الجرح والتعديل** (٥/ ٢١٩).

الشيوخ هو الضبط والاتقان والحفظ كما نصَّ عليه ابن رجب[١]، وعبدالرحمن بن ثابت ليس له من الحفظ ما يضبط هذا.

والثانية: أنَّ محمد بن بركة المعروف بِبرْداعس، ضعفه الدارقطني[٢]، (ت ٣٢٧هـ)[٣]، وقد تفرد به، وهو متأخر الطبقة، ومثله لا يحتمل تفرده.

وخلاصة القول أنَّ طريق حسان بن عطية المحفوظ فيه: أنَّ الأوزاعي يرويه عنه، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أوس بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بلفظ: «**مَنْ غَسَلَ وَاغْتَسَلَ، وَغَدَا وَابْتَكَرَ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَزِيَادَةُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ**».

وهو بلفظه الأخير يوافق الرواية المشهورة عند البخاري ومسلم، وخاصة الإمام مسلم. فعن سَلْمَانَ الفَارِسِيّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَتَطَهَّرَ بِمَا اسْتَطَاعَ مِنْ طُهْرٍ، ثُمَّ ادَّهَنَ أَوْ مَسَّ مِنْ طِيبٍ، ثُمَّ رَاحَ فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ، فَصَلَّى مَا كُتِبَ لَهُ، ثُمَّ إِذَا خَرَجَ الإِمَامُ أَنْصَتَ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجُمُعَةِ الأُخْرَى**»[٤].

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَنِ اغْتَسَلَ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ، فَصَلَّى مَا قُدِّرَ لَهُ، ثُمَّ أَنْصَتَ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ خُطْبَتِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَعَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الأُخْرَى، وَفَضْلُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ**»[٥].

ومع أنَّ حسَّان بن عطية متفق على توثيقه غير أنّ ابن حبان ذكره في طبقة (أتباع التابعين)، وقال: «من أفاضل أهل زمانه ثقة وإتقانًا وفضلاً وخيراً، وكان يغرب» [٦] وهو قليل الرواية جداً عن أبي الأشعث الصنعاني، ومع تأخر وفاته [٧]، فليس له غير هذا الحديث يرويه عن أبي الأشعث، ثم إن الشاميين يصرحون بالتحديث في رواياتهم، ولا يكون الإسناد متصلاً بالسماع [٨]، وكل هذه قرائن تؤكد انقطاع هذا الطريق، وأنه لم يسمعه من أبي الأشعث الصنعاني.

---

(١) **شرح علل الترمذي** (٢/ ٦٧٦).

(٢) **سؤالات حمزة السهمي للدارقطني** (ص١١٩).

(٣) **تاريخ الإسلام** (٧/ ٥٣٨).

(٤) **صحيح البخاري** (١/ ٣٠٨، كتاب الجمعة، باب لا يفرق بين اثنين يوم الجمعة، برقم٨٦٨).

(٥) **صحيح مسلم** (٢/ ٥٨٧، كتاب الجمعة - باب فضل من استمع وأنصت فِي الخطبة، برقم٨٥٧).

(٦) **مشاهير علماء الأمصار**، (ص٢٨٥).

(٧) توفي في حدود الثلاثين والمئة، **الوافي بالوفيات**، (١١/ ٢٨٠).

(٨) **فتح الباري لابن رجب** (٣/ ٥٤).

ثانيًا: طريق يحيى بن الحارث الذِّماري:

ويحيى بن الحارث الذِّمَاري -بكسر المعجمة وتخفيف الميم- أبو عمرو الشامي، القارئ، ثقة[١]، **واختلف عليه:**

= فرواه كلٌّ من: عبدالله بن عيسى الأنصاري، وسعيد بن عبدالعزيز التنُّوخي، وعمر ابن عبدالواحد السلمي، وصدقة بن خالد، وأبو جناب الكلبي، وسويد بن عبدالعزيز، وعبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي في المحفوظ عنه، ومحمد بن شعيب، عنه، عن يحيى بن الحارث الذِّمَاري، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أوس بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وعبدالله بن عيسى بن عبدالرحمن الأنصاري أبو محمد الكوفي، ثقة فيه تشيع، وسعيد بن عبدالعزيز التَّنُوخي، الدمشقي، ثقة إمام سوَّاه أحمد بالأوزاعي، وقدمه أبو مُسْهر؛ لكنه اختلط في آخر أمره، وعمر بن عبدالواحد بن قيس، السُّلمي، الدمشقي، ثقة، وصدقة بن خالد الأموي، أبو العباس الدمشقي، ثقة، وأبو جَنَاب الكَلْبي هو يحيى بن أبي حَيَّة -بمهملة وتحتانية- ضعفوه لكثرة تدليسه، وسويد بن عبدالعزيز بن نُمير السُّلمي، الدمشقي، ضعيف، وعبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو، الفقيه، تقدم أنَّه: "ثقة جليل"، ومحمد بن شُعيب بن شابُور -بالمعجمة والموحدة- الدّمشقي، صدوق صحيح الكتاب، وهو من كبار التاسعة، (ت٢٠٠هـ)[٢]، **واختلف على محمد بن شُعيب بن شابُور:**

- فتارة يرويه عن النعمان بن المنذر الغسّاني، عن سليمان بن موسى، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أوس بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ورواه عنه على هذا الوجه: عبدة بن عبدالرحيم المروزي، وهو صدوق، ويزيد بن قبيس السيلحيني، الشامي، وهو ثقة، وعباس بن الوليد بن مزيد، أبو الفضل البيروتي، قال ابن أبي حاتم: «سمعت منه، وهو صدوق ثقة»[٣]. وقال النسائي: «لا بأس به»[٤]. وقال ابن حبان: «وكان من خيار عباد الله المتقنين في الروايات»[٥].

(١) انظر: **التقريب** (ص٦٢٠).

(٢) انظر: **التقريب** (ص٣٥١ و٢٧٣ و٤٤٦ و٣٠٩ و٢٩٤ و٦٢١ و٥١٤)، على الترتيب.

(٣) **التقريب** (ص ٣٦٩ و ٦٠٤).

(٤) **تسمية مشايخ النسائي** (ص ٦٥).

(٥) **الثقات** (٨/ ٥١٢).

- وتارة يرويه عن يحيى الذِّماري، عن أبي الأشعث، عن أوس بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ورواه عنه على وجهه: عبدالرحمن بن إبراهيم بن عمرو، دُحَيْم، وهو ثقة حافظ متقن[1].

والذي يظهر أنَّ محمد بن شعيب حدث بهذا الحديث من حفظه فاضطرب فيه، فإنه صدوق صحيح الكتاب[2]. قال دُحَيْم: «وكان محمد إذا حدث الشيء من كُتبه حَدّثه صحيحًا»[3].

= وخالف عبدالله بن عيسى الأنصاري وأصحابه: الحسن بن ذَكْوان، **واضطرب فيه:**

-فرواه مرةً: عن يحيى الذماري، عن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

-ورواه مرة: عن طاوس، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والحسن بن ذكوان، أبو سلمة البصري، صدوق يخطئ، ورُميَ بالقَدَر، وكان يدلِّس[4]، ووهم فيه فيما نصَّ عليه الدارقطني حيث قال: «وخالفه- أي ابن ذكوان- جماعة من الشاميين وغيرهم، فرووه عن يحيى بن الحارث، عن أبي الأشعث، عن أوس بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يذكروا فيه أبا بكر، وهو الصواب"[5]. وقال العقيلي بعد أنْ ساق هذا الحديث تحت ترجمة الصلت بن عبدالرحمن، مجهول بالنقل لا يتابع على حديثه... وهذا أيضا غير محفوظ بهذا الإسناد، ولا أعرف عائذا هذا، وقد روي هذا الكلام عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من غير هذا الوجه، رواه أوس بن أوس الثقفي، وغيره بإسناد صالح"، وعبّاد الذي في طريقه الآخر هو ابن كثير الثقفي، البصري، متروك. قال أحمد: روى أحاديث كذب[6].

والمحفوظ والأشبه بالصواب عن الذَّماري هو الأول -أعني أنَّه من مسند أوس بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، وذلك لأمرين:

الأول: أنَّه رواية الأوثق والأحفظ والأثبت.

(١) التقريب (ص ٣٥٥).

(٢) التقريب (ص ٥١٤).

(٣) تهذيب الكمال (٦/ ٣٤٦).

(٤) التقريب (ص ١٩٨).

(٥) العلل (١/ ٢٤٦).

(٦) التقريب (ص٣٢٦).

والثاني: أنَّه رواية الأكثر عددًا، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد.

وهو من وجهه المحفوظ ظاهر الانقطاع؛ فإنَّ يحيى الذِّماري لم يدرك أبا الأشعث الصنعاني، وهو قليل الرواية عنه، وقد كانت وفاته سنة (ت ١٤٥هـ)، وهي محل اتفاق عند كل من أَرَّخَ وفاته[١]؛ غير أنَّه اختلف في عمره حين توفي على قولين:

أحدهما: حكاه ابن أبي حاتم الرازي أنَّه سأل أباه عن يحيى بن الحارث الذِّماري فقال: «مات وهو ابن تسعين سنة»[٢]، وتبعه على ذلك: السمعاني[٣].

وثانيهما: حكاه ابن سعد أنَّ وفاته كانت: «في خلافة أبي جعفر، وهو ابن سبعين سنة»[٤].

- فعلى القول الأول: تكون ولادته سنة (٥٥هـ)، وأبو الأشعث توفي في زمن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ووفاة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كانت سنة (٦٠هـ)[٥]، فيكون لم يدركه قطعًا؛ إذ الفرق بين وفاة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وولادة الذِّمَارِيّ قريب من خمس سنوات.

- وعلى القول الثاني: تكون ولادته سنة (٧٥هـ)، فيكون لم يدركه أيضًا؛ إذ الفرق بين وفاة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وولادة الذِّمَارِيّ قريب من خمس عشرة سنة.

ومع أنَّ هذا الطريق ظاهر الانقطاع كما تقرر؛ غير أنَّه وقع التصريح بأنَّ الذِّماري سمعه من أبي الأشعث كما وقع في بعض طرقه، وهذا يؤكد ما قرره الحافظ ابن رجب بأنَّ الشاميين والمصريين يصرحون بالتحديث في رواياتهم، ولا يكون الإسناد متصلاً بالسماع[٦].

ثالثًا: طريق عبدالرحمن بن يزيد بن جابر:

وعبدالرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، أبو عتبة الشامي الدَّارَاني، ثقة[٧]، **وقد اختلف عليه**:

(١) انظر: **الجرح والتعديل** (٩/ ١٣٦)، **وكتاب الطبقات الكبير** (٩/ ٤٦٧)، **وكتاب الطبقات** لخليفة بن خياط (ص٣١٤)، **والثقات** (٥/ ٥٣٠)، **وتاريخ مولد العلماء ووفياتهم** (١/ ٣٤٠).

(٢) **الجرح والتعديل** (٩/ ١٣٦).

(٣) **الأنساب** (٦/ ١١).

(٤) **الطبقات الكبرى** (٩/ ٤٦٧).

(٥) انظر: **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم** (١/ ١٦٧)، **وتاريخ الإسلام** (٢/ ٥٤٨).

(٦) **فتح الباري** (٣/ ٥٤).

(٧) **التقريب** (ص ٣٨٥).

= فرواه عبدالله بن المبارك، في المحفوظ عنه -كما تقدم عند حكاية الخلاف عليه في طريق حسان بن عطية-، عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، عن عبدالرحمن الدمشقي، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أوس بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

= ورواه الوليد بن مسلم في المحفوظ عنه- كما تقدم عند حكاية الخلاف عليهما في طريق حسان بن عطية-، وحسين بن علي الجعفي، وعمارة بن بشير، عن عبدالرحمن بن يزيد ابن جابر، عن أبي الأشعث، عن أوس ابن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والحسين بن علي بن الوليد الجعفي، الكوفي، المقرئ، ثقة عابد، وعمارة بن بشر الشامي، مقبول[1]، **واخْتُلِفَ عَلَى حُسَين الْجُعْفِي فِي لَفْظِه:**

- فرواه عنه على هذا الوجه: أحمد بن حنبل، وموسى بن عبدالرحمن، ومحمد بن العلاء، وعبده بن عبدالله، ومحمد بن يحيى.

وأحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، المروزي، أبو عبدالله أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة، وموسى بن عبدالرحمن بن سعيد الكندي، المسروقي، أبو عيسى الكوفي، ثقة، ومحمد ابن العلاء بن كُرَيْب الهَمْداني، أبو كريب الكوفي، مشهور بكنيته، ثقة حافظ، وعبدة بن عبدالله الصفَّار الخُزَاعي أبو سهل البصري كوفي الأصل ثقة [2]، ومحمد بن يحيى بن الضُريس، أبو جعفر الكوفي، قال ابن أبي أبو حاتم[3]سئل أبي عنه فقال: «صدوق».

- وخالفهم: أحمد بن عبدالحميد الحارثي، فرواه عنه بلفظ: «**غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الأُخْرَى، وَزِيَادَةُ ثَلاثةِ أَيَّامٍ، وَمَنْ مَسَّ الْحَصَى فَقَدْ لَغَا**».

وأحمد بن عبدالحميد بن خالد، أبو جعفر الحارثي، الكوفي، ذكره ابن حبان[4]، ووثقه الدارقطني[5]، وقال الذهبي[6]: «المحدث، الصدوق».

---

(١) **التقريب** (ص ٣٥٤و ٦١٤ و٢٠٥)، على الترتيب.

(٢) **التقريب** (ص١٢١ و٥٨١ و٥٣١ و٤٠١)، على الترتيب.

(٣) **الجرح والتعديل** (٨/ ١٢٤).

(٤) **الثقات** (٨/ ٥١).

(٥) **سؤالات الحاكم** (ص ٨٤).

(٦) **سير أعلام النبلاء** (١٢/ ٥٠٨).

وكما هو ظاهر، فالمحفوظ عن حسين الجعفي هو الأول؛لأمرين:

الأول: أنَّه رواية الأوثق والأثبت والأحفظ.

والثاني: أنَّه رواية الأكثر عددًا، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد.

= وخالف الجماعة: يزيد بن يوسف، فرواه عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء الرَّحَبي، عن أوس بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ويزيد بن يوسف الرَّحَبي، بفتح الراء والمهملة بعدها موحدة، الصنعاني-صنعاء دمشق- قال الدارقطني: "متروكٌ حِمْيري يروي عن الأوزاعي، وقال لنا مرة أخرى: اختلفوا فيه، فيحيى بن معين يغمز عليه، وليس يستحق عندي الترك"(١). وقال الذهبي: «واه»(٢)، وقال الحافظ: «ضعيف»(٣).

وكما هو ظاهر فالمحفوظ والأشبه بالصواب عن ابن جابر هو الأول -أعني رواية ابن المبارك- إذ هو ثقة ثبت، وكلٌّ من خالفه لا يُساوى به.

وهو من وجهه المحفوظ إسناده موضوع؛ لعلتين فيه:

الأولى: أنَّ عبدالرحمن الدمشقي هو محمد بن سعيد المصلوب، وهو وضَّاع، وربما قالوا في تسميته: عبدالله، وعبدالرحمن، وعبدالكريم، وغير ذلك على معنى التعبيد، حتى أنهم قلبوا اسمه على نحو من مئة اسم(٤). قال الحافظ: «يقال له: ابن سعيد بن عبدالعزيز، أو ابن أبي عتبة، أو ابن أبي قيس، أو ابن أبي حسان، ويقال له: ابن الطبري، أبو عبدالرحمن، وأبو عبدالله، وأبو قيس، وقد ينسب لجده، قيل إنهم قلبوا اسمه على مئة وجه ليخفى، كذَّبوه. وقال أحمد بن صالح: وضع أربعة آلاف حديث، وقال أحمد: قتله المنصور على الزندقة وصلبه»(٥).

والثانية: الانقطاع الواقع فيه؛ فإنَّ عبدالرحمن بن يزيد بن جابر لم يدرك أبا الأشعث الصنعاني، وقد وقع التصريح في بعض طرق الحديث بأنَّ ابن جابر سمعه من أبي الأشعث، وقد سبق القول في تسامح

---

(١) **سؤالات البرقاني للدارقطني** (ص٧١، برقم ٥٥٠).

(٢) **الكاشف** (٤/ ٥٣٠).

(٣) **التقريب** (ص ٦٣٧).

(٤) انظر: **كتاب الضعفاء للعقيلي** (٥/ ٢٦٩- ٢٧٠)، **والكفاية في علم الرواية** (٢/ ١٥٩)، **وتاريخ دمشق** (٥٣/ ٧٤).

(٥) **التقريب** (ص ٥١٠).

المصريين والشاميين، وأنهم يصرحون بالتحديث في رواياتهم، ولا يكون الإسناد متصلاً بالسماع![1]، فكيف يكون ابن جابر سمعه من أبي الأشعث، وهو لم يدركه قطعًا؛ إذ الفرق بين ولادة هذا ووفاة ذاك على أقلِّ ما يمكن سبع سنوات ؟!.

وبيان ذلك: أنَّه قد اختلف في تاريخ وفاة عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، فقيل: (ت ١٥٣هـ)[2]، وقيل: (ت ١٥٤هـ)[3]، وقيل: (ت ١٥٥هـ)[4]، وقيل: (ت ١٥٦هـ)[5]، وهو ابن بضع وثمانين سنة[6].

فلو قُدِّرَ أنَّ تاريخ وفاته كان سنة (١٥٦هـ)، وهو آخرها قولاً، وعمره حين توفي كأقصى البضع، وهو (٨٩هـ)، فتكون ولادته سنة (٦٧هـ)، فيكون غير مدرك لأبي الأشعث الصنعاني؛ لأن وفاته كانت في ولاية معاوية بن أبي سفيان [7]رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وتقدم أنَّ وفاة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كانت سنة (ت ٦٠هـ).

(١) انظر: **فتح الباري لابن رجب** (٣/ ٩٤).

(٢) قال الإمام البخاري في **التاريخ الأوسط** (٣/ ٥٣٦، برقم ٨١٢): «قال يحيى بن بكير: مات ابن جابر سنة ثلاث وخمسين»، وكذا قال كاتب الواقدي -فيما نقله ابن عساكر عنه- في **تاريخ دمشق** (٣٦/ ٥٠)، وساق الخطيب البغدادي في **تاريخ مدينة السلام** (١١/ ٤٧١)، بإسناده إلى أبي حسان الزياد يقال: «سنة ثلاث وخمسين ومئة فيها مات عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الشامي»، وبهذا القول أرَّخَ خليفة بن خياط تاريخ وفاته في كتاب **الطبقات** (ص٣١٣)، وابن زبر الرَّبعي في **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم** (١/ ٣٥٦).

(٣) قال الإمام البخاري في **التاريخ الكبير** (٥/ ٣٦٥): «قال حماد بن مالك: مات سنة أربع وخمسين»، يعني بعد المئة، وذكر أبو زرعة الدمشقي في تأريخه (ص٢٦١)، وابن زبر الرَّبعي في **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم** (١/ ٣٦١)، في وفاة ابن جابر قولين: الثاني منهما ساقاه بإسنادهما إلى أبي مسهر قال: «مات عبدالرحمن بن يزيد بن جابر سنة أربع وخمسين ومئة»، وهو قول غير واحد من تلاميذه منهم: عيسى بن يونس فيما نقله ابن عساكر عنه في **تاريخ دمشق** (٣٦/ ٥٢)، وساق الخطيب البغدادي في **تاريخ مدينة السلام** (١١/ ٤٧١)، بإسناده إلى صفوان بن صالح، قال: «سمعت الوليد وغير واحد من أصحابنا يقولون: مات ابن جابر سنة أربع وخمسين ومئة. قال يعقوب: وسمعت عبدالرحمن بن إبراهيم، يقول: مات ابن جابر سنة أربع وخمسين ومئة»، وبهذا القول أرَّخَ ابن سعد تاريخ وفاته في كتاب **الطبقات الكبير** (٩/ ٤٧٠).

(٤) **تاريخ أبي زرعة الدمشقي** (ص ٢٦١)، فقد ساق بإسناده عن عبدالله بن يزيد القارئ- وقد رأى ثور بن يزيد، وابن جابر -: متى مات ثور؟ قال: قبل ابن جابر، قلت: بسنة؟ قال: نحو ذاك. قلت: فمتى مات ابن جابر؟ قال: سنة خمس وخمسين ومئة. وانظر: **تاريخ مدينة السلام** (١١/ ٤٧١).

(٥) قال الإمام البخاري في **التاريخ الأوسط** (٣/ ٥٣٨، برقم ٨١٤): «وقال غيره مات عَبدالرحمن بن يزيد بن جابر وهشام بن الغاز سنة ست وخمسين ومِئَة». قال بذلك: أبو مسهر، والغلابي- فيما نقله الخطيب بإسناده عنهما- في **تاريخ مدينة السلام** (١١/ ٤٧١).

(٦) قاله ابن سعد في **كتاب الطبقات الكبير** (٩/ ٤٧٠).

(٧) انظر: كتاب **الطبقات الكبير** (٨/ ٩٦)، **والثقات** لابن حبان (٤/ ٣٦٦)، **وتاريخ دمشق** (٢٢/ ٤٤٢)، وخالف ابن سعد وابن حبان كل من: الصفدي والذهبي، فأمَّا الصفدي فذكر أنَّ وفاته كانت في حدود التسعين، وأمَّا الذهبي فقد جزم في (**تاريخ الإسلام** ٢/ ٩٤٢)، أنَّ وفاته كانت بعد المئة، ووهم ابن سعد في أنَّ وفاته كانت في ولاية معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بحجة: أنَّ هذا الرجل روى عنه: عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، ويحيى بن الحارث الذماري، وطبقتهما"؛ لكن ذكر الدكتور بشار عواد في تعليقه على **تهذيب الكمال** (١٢/ ٤١٠)، بأنَّ الحافظ الذهبي علق على نسخة المؤلف بخطه الذي أعرفه فقال: «قلت: إن كان توفي زمن معاوية، فروايةُ غير واحد من المذكورين عنه مرسلة».

رابعًا: طريق أبي قِلابة عبدالله بن زيد الجرْمِيّ:

وإسناده منكر؛ إذ هو معلول بعلتين:

الأولى: حديث معمر بن راشد عن أهل العراق خاصة يُضَعَّف[١]. قال ابن معين: «إذا حدَّثك مَعْمر عن العراقيين فَخَفْهُ إلا عن الزهري، وابن طاوس، فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا»[٢]، وسماع معمر بن راشد من يحيى بن أبي كثير إنما كان بالبصرة، وقد سئل الإمام أحمد: «أَيْن سمع- أي معمر- من يحيى بن أبي كثير؟ قال: بالبصرةِ»[٣]. قال الحافظ: «معمر بن راشد الأزدي، ثقة ثبت؛ إلا أنَّ في روايته عن: ثابت، والأعمش، وهشام ابن عروة شيئًا، وكذا فيما حدث به بالبصرة»[٤].

ثم أين أصحاب يحيى بن أبي كثير عن هذا الحديث على كثرتهم، والذين يزيدون على (١٥٥) راويًا؟[٥]، ومنهم من أتقن حديثه وضبطه، ولم يعزب عنهم من حديثه في الغالب شيء، أيعقل أنَّ هذا الحديث خاصة والذي فيه من عظيم الفضل ما لا يكاد يوجد في غيره يغيب عنهم أو عن بعضهم؟ فلو كان ثابتًا لحدث به الثقات الأثبات من أصحاب ابن أبي كثير: كهشام الدَّسْتُوَائِ، وشيبان بن عبدالرحمن، وحجاج بن أبي عثمان، وحسين المعلم، وهمام بن يحيى العوذي، وأبَان العطار، والأوزاعيّ، وهؤلاء أثبت أصحاب ابن أبي كثير، والمقدمون فيه، وأصح الناس حديثًا عنه[٦]؛ فتفرد معمر به مع ضعف حديثه عن البصريين يدل على نكارته، وقد زاد في متنه: «**كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا، صِيَامُ سَنَةٍ وَقِيَامُهَا، وَذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرٌ**».

قال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن أصحاب يحيى بن أبي كثير- أعني من أعلاهم من يحيى- فقال: هشام الدستوائي، والأوزاعيّ. قلت: ومعمر؟ قال: لا[٧].

والثانية: عنعنة يحيى بن أبي كثير الطائي، وهو وإن كان ثقة ثبتًا؛ غير أنَّه يدلسُ ويرسل[٨].

---

(١) انظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٦١٢).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٦١٢).

(٣) سؤالات أبي داود (ص ٢٤١).

(٤) التقريب (ص ٥٧٠).

(٥) انظر: طبقات الرواة عن الإمام يحيى بن أبي كثير (ص ١٠٧- ١٤٥).

(٦) انظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٤٨٦)، و(طبقات الرواة عن الإمام يحيى بن أبي كثير ص١٤٧- ١٥٦).

(٧) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٢/ ٣٨، برقم ١٠٤٣).

(٨) التقريب (ص ٦٢٧).

وأمَّا إرساله فقد ذكر بعضهم إنه لم يسمع من أبي قلابة، وأنكر هذا الإمام أحمد، وقال: بأي شيء يدفع سماعه! فقيل له: زعموا أن كتب أبي قلابة وقعت إليه، قال: لا[1].

خامسًا: طريق راشد بن داود، وهذا الطريق اختلف فيه على إسماعيل بن عياش:

= فرواه الحكم بن نافع البَهْراني، عنه، عن راشد بن داود الصنعاني، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أوس بن أوس الثقفي، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والحكم بن نافع البَهْراني -بفتح الموحدة- أبو اليمان الحمصي، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، يقال: إن أكثر حديثه عن شعيب مناولة[2].

= وخالفه: عبدالوهاب بن الضحاك، فرواه عنه، عن راشد بن داود، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شداد بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وعبدالوهاب بن الضحاك بن أبان العُرْضي -بضم المهملة وسكون الراء بعدها معجمة- أبو الحارث الحمصي، متروك كذبه أبو حاتم[3].

وكما هو ظاهر، فالمحفوظ عن إسماعيل بن عياش هو الأول؛ إذ إنَّ راويه ثقة ثبت، كيف والمخالف له شديد الضعف! وهو من وجهه المحفوظ معلول بعلتين:

الأولى: إسماعيل بن عياش، العَنْسي- بالنون- أبو عُتبة الحِمْصي، صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم[4]، وروايته هذه عن بلديه؛ غير أنَّه لم يصرح بالسماع في روايته، وهو معدود في المرتبة الثالثة من طبقات المدلسين[5].

والثانية: راشد بن داود الصنعاني -صنعاء دمشق- أبو المهلَّب أو أبو داود، البَرْسَمي -بفتح الموحدة والمهملة بينهما راء ساكنة- صدوق له أوهام[6].

---

(١) انظر: (**كتاب المراسيل** ص٢٤٠)، و(**جامع التحصيل** ص٤٦٩).

(٢) **التقريب** (ص ٢١٣).

(٣) **التقريب** (ص ٣٩٩).

(٤) **التقريب** (ص ١٤٨).

(٥) انظر: **تعريف أهل التقديس** (ص ١٣١).

(٦) **التقريب** (ص ٢٤٠).

أقول: راشد بن داود من الرواة الذين اختلفت أقوال النقاد فيهم. قال البخاري: «فيه نظر»[١]. وقال الدارقطني: «ضعيف لا يعتبر به»[٢]، ومن المعلوم أنَّ الذي لا يعتبر به هو من كان ضعفه شديدًا، وكأنَّ الإمامين البخاري، والدارقطني علما من حاله ما يوجب ضعفه الشديد، وأطلق القول بتوثيقه: يحيى بن معين[٣]، ودحيم الدمشقي فيما نقله عنه المزي[٤]، وقال ابن حبان: «من متقني الشاميين»[٥]، وذكره الإمام الذهبي في الديوان مقتصرًا على قول البخاري والدارقطني[٦]، فكأنه يميل إلى قولهما فيه.

سادسًا: طريق عثمان الشامي:

وإسناده منكر؛ إذ إنَّ عثمان الشامي هذا قد خالف رواية الجماعة.

وعثمان الشامي، هو ابن خالد، وقد جاء منصوصًا عليه في حديث الضحاك بن مخلد عند الدولابي؛ غير أنَّه تصحف عنده إلى: «عثمان أبي خالد»، وممن نصَّ على أنَّه عثمان بن خالد الشامي: الحنّائي[٧]، وقد ذكره البخاري[٨]، وابن أبي حاتم[٩]، وسكتا عنه، وهو مجهول العين، فقد تفرد بالرواية عنه ثور بن يزيد، ولم ينصّ أحد على توثيقه غير ابن حبان ذكره في ثقاته[١٠]، على قاعدته. قال أبو حاتم: «روى عنه ثور بن يزيد وحده»[١١]. وقال الحاكم: مجهول[١٢].

وقد نصَّ الطبراني على تعيين عثمان الشامي هذا بقوله: «هو عندي عثمان بن أبي سَوْدة»[١٣]، ثم ساق له هذا الحديث.

---

(١) التاريخ الكبير (٢/ ١٨١).

(٢) سؤالات البرقاني (ص ٣٠).

(٣) سؤالات ابن الجنيد (ص ٤٢٤).

(٤) تهذيب الكمال (٢/ ٤٤٥).

(٥) مشاهير علماء الأمصار (ص ٢٨٤، برقم ١٤١٩).

(٦) ديوان أسماء الضعفاء والمتروكين (ص ١٣٢، برقم ١٣٧٣).

(٧) الحنائيات (١/ ٥٥٢).

(٨) التاريخ الكبير (٦/ ٢١٩).

(٩) الجرح والتعديل (٦/ ١٤٨)

(١٠) الثقات (٧/ ١٩٣).

(١١) الجرح والتعديل (٦/ ١٤٨)

(١٢) انظر: (المستدرك ٢/ ١٨٧، برقم ١٠٥٧).

(١٣) مسند الشاميين (١/ ٢٦١).

فإن كان عثمان الشامي هو ابن خالد -وهذا هو الظاهر- فلا شك أنَّ الحمل عليه في هذا الوهم؛ لجهالة عينه، وإنْ كان هو عثمان بن أبي سَوْدة المقدسي، وهو ثقة[١]، فيكون الوهم ممن دونه، فقد رواه عنه ثور بن يزيد، **واختلف عليه:**

= فرواه عنه على هذا الوجه كلٌّ من: رَوْح بن عبادة، والمعافى بن عمران.

وروح بن عبادة بن العلاء القيسي، أبو محمد البصري، ثقة فاضل له تصانيف، والمعافى بن عمران الأزدي، الفهمي، أبو مسعود الموصلي، ثقة عابد فقيه[٢].

= وخالفهما: الضحاك بن مخلد، وبقية بن الوليد، فروياه عنه، عن عثمان الشامي، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أوس بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والضحاك بن مخلد بن الضحاك الشيباني، أبو عاصم النبيل، البصري، ثقة ثبت، وبقيّة بن الوليد بن صائد الكَلاَعي، أبو يُحْمِد- بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم- صدوق كثير التدليس عن الضعفاء[٣].

وقد صرح بقيّة بالتحديث، فانتفى الخوف من تدليسه، وهو متابع على روايته، وهو مع ذلك ثَبْتٌ في روايته إذا روى عن أهل الشام، وروايته هنا عن شامي، وهو ثور بن يزيد، أبو خالد الحمصي، وهو ثقة ثبت[٤]. قال ابن المديني: «صالح فيما روى عن أهل الشام، وأما حديثه عن عبيد الله بن عمر، وأهل الحجاز، والعراق، فضعفه فيها جدًا»[٥]. وقال ابن عدي: «إذا روى عن الشاميين فهو ثبت، وإذا روى عن المجهولين فالعهدةُ منهم لا منه، وإذا روى عن غير الشاميين فربَّما وَهِمَ عليهم، وربَّما كان الوهمُ من الراوي عنه»[٦]. وقال ابن رجب: «وهو مع كثرة رواياته عن المجهولين الغرائبَ والمناكير، فإنه إذا حَدَّثَ عن الثقات المعروفين لم يُدلِّس، فإنما يكونُ حديثُه جَيِّداً عن أهل الشام كَبُحَيْر بن سعد، ومحمد بن زياد، وغيرهما، وأما رواياته عن أهلِ الحجاز وأهلِ العراق فكثيرةُ المخالفة لروايات الثقات»[٧].

---

(١) التقريب (ص٤١٥).

(٢) التقريب (ص٢٤٧ و٥٦٦).

(٣) التقريب (ص٣١٤ و١٦٤).

(٤) التقريب (ص١٧٤).

(٥) تاريخ مدينة السلام (٧/ ٦٢٣).

(٦) الكامل (٢/ ٢٥٥).

(٧) شرح علل الترمذي (٢/ ٦١٠).

وكما هو ظاهر فالمحفوظ والأشبه بالصواب عن ثور بن يزيد هو الثاني- أعني بإسقاط عبدالله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -؛ إذْ إنَّ راوة هذا الوجه: أوثق وأثبت.

قال البيهقي: «هكذا رواه جماعة عن ثور بن يزيد، والوهم في إسناده ومتنه من عثمان الشامي هذا، والصحيح رواية الجماعة، عن أبي الأشعث، عن أوس، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والله أعلم"[١]، وقال الحافظ ابن حجر: «فتكون زيادة عبدالله وهمـًا من عثمان، ومثله لا تُعَلُّ به الرواية الثابتة»[٢].

قال ابن التركماني متعقبًا البيهقي في قوله: والوهم في إسناده ومتنه من عثمان الشامي: «لا وهم في متنه، فإنه بمعنى المتن الذي ذكره أبو داود، وابن أبى شيبة»[٣].

أقول: الذي يظهر -والله أعلم- أنَّ مراد البيهقي غير ما سبق إلى فهم ابن التركماني:

فأمَّا الوهم في إسناده: ففي كون عثمان الشامي يجعله من مسند عبدالله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا ظاهر حتى عند ابن التركماني.

وأمَّا الوهم في متنه: ففي رواية عثمان: «**كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا أَجْرُ قِيَامِ سَنَةٍ وَصِيَامِهَا**»، فإنَّ البيهقي ساق الحديث من طريق عبدالرحمن بن يزيد بن جابر قبل طريق عثمان الشامي، وجاء في روايته: «**غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَزِيَادَةُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ**»، فالمحفوظ عند البيهقي في متن الحديث هو طريق عبدالرحمن بن يزيد بن جابر لا عثمان الشامي، فتوهيم ابن التركماني للبيهقي هو محل نظر، والله أعلم.

وتصحيح المنذري[٤]، والبوصيري[٥] لهذا الطريق، وجعل الحديث من مسند عبدالله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو محل نظر أيضًا؛ بل هو منكر. قال الحنائي[٦]: «وهذا وهمٌ قبيح، وخطأٌ صريح، والمحفوظ هو الأول»، يعني أنَّه من مسند أوس بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

---

(١) **السنن الكبرى** (٣/ ٦١٠، برقم ٥٨٦٦).

(٢) **لسان الميزان** (٥/ ٤١٩).

(٣) **الجوهر النقي** (٣/ ٢٢٧).

(٤) انظر: (**الترغيب والترهيب** ١/ ٢٨٠، برقم ١٠٣٦).

(٥) انظر: (**إتحاف الخيرة المهرة** ٢/ ٢٦٣، برقم ١٤٧٥).

(٦) **الحنائيات** (١/ ٥٥٢، برقم٩٧).

الطريق الثاني: رواية عُبادة بن نُسَيٍّ، ومحمد بن سعيد المصلوب:

روى عبادة بن نُسَيٍّ هذا الحديث عن أوس بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واختلف على من دونه:

فرواه سعيد بن أبي هلال، واختلف عليه في إسناده:

= فرواه خالد بن يزيد، عنه، عن عبادة بن نُسَيٍّ، عن أوس الثقفيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وخالد بن يزيد الجُمَحي. ويقال: السكسكي، أبو عبدالرحيم المصري، ثقة فقيه[1]، **واختلف على من دونه، وهو الليث بن سعد:**

- فرواه قتيبةُ بن سعيد، عنه، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هِلال، عن عُبادة بن نُسَيٍّ، عن أوس الثقفيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقتيبة بن سعيد بن جَميل-بفتح الجيم- الثقفي، أبو رجاء البَغْلاَني -بفتح الموحدة وسكون المعجمة- يقال اسمه: يحيى، وقيل: عليّ، ثقة ثبت[2].

- وخالفه: شجاع بن أشرس، فرواه عنه، عن خالد بن يزيد، عن عبدالله بن سعيد، عن عبادة بن نُسَيٍّ، عن أوس بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وشجاع بن أشرس، أبو العباس. قال ابن معين: "ليس به بأس ثقة"[3]. وقال أبو زرعة- فيما نقله عنه- ابن أبي حاتم: «ثقة»[4].

= وخالف خالد بن يزيد: عمر بن محمد، وعثمان بن محمد الثقفي، فروياه عن سعيد بن أبي هلال، عن محمد بن سعيد المصلوب، عن أوس بن أوس، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وعمر بن محمد، لم أقف له على ترجمه، وعثمان بن محمد بن المغيرة الثقفي، الأخنسي، صدوق له أوهام[5].

---

(١) **التقريب** (ص ٢٢٧).

(٢) **التقريب** (ص ٤٨٤).

(٣) **معرفة الرجال** لابن معين- رواية ابن محرز (ص١٤٧، برقم ٤٣١).

(٤) **الجرح والتعديل** (٤/ ٣٧٩).

(٥) **التقريب** (ص٤١٧).

= وخالفهما: عمرو بن الحارث، فرواه عنه، عن محمد بن سعيد المصلوب، عن عبادة بن نُسَيٍّ، عن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وعمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري، المصري، أبو أيوب، ثقة فقيه حافظ[١].

والذي يظهر -والله أعلم- أنَّ الحمل في هذا الاضطراب إنما هو من قِبَل سعيد بن أبي هلال الليثي، أبو العلاء المصري، فإنَّه «صدوق، لم أرَ لابن حزم في تضعيفه سلفًا؛ إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط»[٢].

أقول: أمَّا تضعيفه فلم أقف على من ضعفه غير الساجي وابن حزم، والجمهور على توثيقه. قال الحافظ: «وتبع أبو محمد بن حزم الساجي، فضعف سعيد بن أبي هلال مطلقًا، ولم يصب في ذلك»[٣]؛ غير أنَّ ابن أبي هلال يُخَلِّطُ في الأحاديث. قال الإمام أحمد «ما أدري أي شيء حديثه؟ يُخَلِّطُ في الأحاديث»[٤]. وقال أبو داود: «سمعت أحمد يقول: سعيد بن أبي هلال، سمعوا منه بمصر القدماء، فخرج زعموا إلى المدينة، فجاءهم بِعِدْلٍ، أو قال: بِوَسْقِ كُتُبٍ، كُتِبَتْ عن الصغار وعن كلٍ، وكان الليث بن سعد سمع منه، ثم شك في بعضه، فجعل بينه وبين سعيد خالداً»[٥]، وفي روايته هذه قد خَلَّطَ واضطرب فيها على الأوجه السابقة.

وقد تابع سعيد بن أبي هلال في بعض طرقه كلٌ من: محمد بن قيس، وعبدالرحمن امرئ القيس.

فأمَّا متابعة: محمد بن قيس القاص، وهو ثقة[٦]، وهي معلولة بعلتين:

الأولى: نجيح بن عبدالرحمن السِّنْدي، ضعيف أسن واختلط[٧].

والثانية: أنَّ محمد بن سعيد الأزدي، وهو المعروف بالمصلوب وضاع.

وأمَّا متابعة: عبدالرحمن امرئ القيس، فهي معلولة بعلتين:

(١) **التقريب** (ص٤٥٠).

(٢) انظر: **التقريب** (ص٢٧٦).

(٣) **هدي الساري** (٢/ ١٠٧١).

(٤) **سؤالات الأثرم لأحمد بن حنبل** (ص٤٥، برقم ٦٩).

(٥) **سؤالات أبي داود للإمام أحمد** (ص٢٤٥، برقم ٢٥٤).

(٦) **التقريب** (ص ٥٣٣).

(٧) **التقريب** (ص ٥٨٩).

الأولى: جهالة حال أبو المصفَّى، المدني، فقد روى عنه راويان، ولم ينص أحد على توثيقه. قال الحافظ ابن حجر: «مجهول»[١].

الثانية: أنَّ محمد الطبري، وهو محمد بن سعيد المصلوب فيما نصَّ عليه الخطيب[٢]، وتقدم قول الحافظ في ترجمته: «ويقال له ابن الطبري»، قلبوا اسمه لئلا يعرف، وهو وضاع.

والخلاصة أنَّ طريق عبادة بن نُسي هذا: أسانيده كيفما دارت فإنما تدور على محمد بن سعيد الأسدي المصلوب، وهو وضَّاع كما تقدم.

وأمَّا قول الشيخ الألباني -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- عن طريق أبي داود: «وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير عبادة بن نُسَيٍّ، وهو ثقة بلا خلاف»[٣]، وكذا حكم على طريق عبادة هذا -في سنن أبي داود- بأنَّ إسناده صحيح الشيخ شعيب الأرنؤوط -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-[٤].

أقول: في وصف الشيخين -رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ- لهذا الإسناد بالصحة محل نظر؛لأنَّ تخليط ابن أبي هلال واضطرابه فيه ظاهر، فإنّه مَرّة: يُسمي المصلوب باسمه الصريح، ومَرَّة: يُسقطه لئلا يُعرف، ومَرَّة: يُعبد اسمه موهمًا أنَّه آخر غير المسمَّى، والمقابلة بين طرق الحديث، والتفتيش عن أحوال رواتها، والنظر في اختلافهم هي التي كشفت عن علة هذا الطريق، فإنَّ الناظر في ظاهر هذا الطريق تحديدًا قد يظن أنَّ هذه متابعة قوية لأبي الأشعث الصنعاني، وهي في الحقيقة واهية، والحمل فيها على ابن أبي هلال، ومتابعة من تابعه موضوعة؛ لأجل المصلوب الوضاع.

الطريق الثالث: رواية الحسن البصري:

وإسناده منكر بهذا اللفظ؛ إذ هو معلول بعلتين:

الأولى: أنَّ صالح المعلم الغداني قد تفرد به، وهو مجهول الحال، فقد روى عنه راويان، ولم ينصّ أحد على توثيقه غير ابن حبان ذكره في ثقاته[٥] على قاعدته، وهو مع جهالته وتفرده به، قد خالف في متنه

(١) التقريب (ص ٦٩٧).

(٢) موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٢٩٨).

(٣) صحيح سنن أبي داود (٢/ ١٧٨، برقم ٣٧٤).

(٤) سنن أبي داود (١/ ٢٦٠، برقم ٣٤٦).

(٥) الثقات (٤/ ٣٧٧).

كل من رواه عن أوس بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والثانية: عنعنة الحسن بن أبي الحسن البصري، وهو وإن كان ثقة ؛ غير أنَّه يرسل كثيرًا ويدلِّس، قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم، فيتجوَّز ويقول: حدثنا(١). قال الطبراني- عقب إخراجه-: «لم يرو هذا الحديث عن الحسن إلا صالح، ولا عن صالح إلا حميد، تفرد به: الجارودي، عن أبيه».

وقد أعلَّ حديث أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا الذهبي فقال: "له علة مهدرة"(٢). ونقل ابن كثير أنَّ من أهل العلم من أعله حيث قال: «وله إسناد على شرط مسلم، ومنهم من علله»(٣)، وفي المقابل حسن حديث أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كل من: البغوي(٤)، والنووي(٥)، والعراقي(٦)، وصححه الشيخ الألباني(٧).

(١) انظر: **التقريب** (ص ١٩٧).

(٢) في تعليقه على **المستدرك** (١/ ٤١٨)، طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، جرى التنويه؛ لأنَّ الطبعة التي اعتمدتها في البحث هي طبعة دار التأصيل.

(٣) **إرشاد الفقيه** (١/ ١٩٩).

(٤) **شرح السنة** (٤/ ٢٣٦، برقم ١٠٦٥).

(٥) **المجموع** (٤/ ٥٤٢).

(٦) حكاه عنه السخاوي في **فتح المغيث** (٤/ ١٨٣)، والشوكاني في **نيل الأوطار** (١/ ٢٩٦).

(٧) **صحيح سنن أبي داود** (٢/ ١٧٦).

المبحث الثاني: حديث طلحة بن عبيد الله القرشي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٥/ ١٠٢، برقم ٤٧٢٦)، من طريق إبراهيم بن محمد ابن جناح، وأبو الشيخ الأصبهاني في طبقات المحدثين بأصبهان (٢/ ١٧٠)، من طريق فليح بن محمد.

كلاهما (ابن جناح، وفليح)، عن يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ النَّجَّارِ[١] -مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ- قَالَ: سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ[٢]، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«مَنْ غَسَّلَ وَاغْتَسَلَ، وَغَدَا وَابْتَكَرَ، وَاقْتَرَبَ وَأَنْصَتَ، وَلَمْ يَلْغُ كَانَ لَهُ لِكُلِّ خُطْوَةٍ خَطَاهَا أَجْرُ سَنَةٍ، صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا»**.

وإسناده منكر؛ لأجل يحيى بن سعيد بن النجار، وهو مجهول الحال، فقد روى عنه راويان[٣]، ولم ينصّ أحد على توثيقه، وقد اضطرب في إسناده:

= فتارة يرويه: عن إسحاق بن يحيى بن طلحة، عن أبيه، عن جده طلحة بن عبيد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

= وتارة يرويه: عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن أبيه، عن جده زيد بن سهل أبي طلحة الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وإسحاق بن يحيى بن طلحة التَّيمي، قال ابن حبان: "يخطئ ويهم، قد أدخلنا إسحاق بن يحيى هذا في الضعفاء لما كان فيه من الإيهام، ثم سبرت أخباره فإذا الاجتهاد أدى إلى أن يترك، ما لم يتابع عليه، ويحتج بما وافق الثقات بعد أن استخرنا الله تعالى فيه"[٤]. وقال الذهبي:

---

(١) وقع في **المعجم الكبير**: «يحيى بن شعبة»، وهو تحريفٌ صوابه: يحيى بن سعيد وهو ابن زيد بن النجار كما جاء مصرحًا باسمه في **طبقات المحدثين بأصبهان** لأبي الشيخ الأصبهاني.

(٢) وقع في **المعجم الكبير**: «إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة»، ولم أقف على شيخ من شيوخ يحيى بن سعيد بن النجار؛ إلا على شيخ واحد، وهو: إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله وقد جاء مصرحًا باسمه في **طبقات المحدثين بأصبهان** لأبي الشيخ الأصبهاني.

(٣) أحدهما: فليح بن محمد بن المنذر الأسدي، وهو مجهول الحال؛ فقد روى عنه أكثر من اثنين، ولم ينص أحد على توثيقه غير ابن حبان ذكره في **الثقات** (٩/ ١١)، على قاعدته.

(٤) **الثقات** (٦/ ٤٥).

«ضعفوه»[١]. وقال الحافظ: «ضعيف»[٢].

وقول الهيثمي: «وفيه إبراهيم بن محمد بن جناح، ولم أجد من ذكره، وبقية رجاله ثقات»[٣].

أقول: بل إسناده منكر؛ لأجل تفرد ابن النجار به، واضطرابه في إسناده.

وإبراهيم بن محمد بن جناح، قال مغلطاي: «شيخ من أهل اليمامة ثقة»[٤]، وهو -قليل الحديث جدًا-، وقد تفرد بالرواية عنه: محمد بن مسكين اليمامي.

(١) الكاشف (٢/ ١٠٤).

(٢) التقريب (ص١٤٣).

(٣) مجمع الزوائد (٢/ ١٧٨).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ٣١٦).

المبحث الثالث: حديث عبدالله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

أخرجه البزار المسند (١١/ ١٤٠، برقم ٤٨٦٩)، من طريق أبي إسحاق الفزاري، والطبراني في المعجم الأوسط (٤/ ٣٥٣، برقم ٤٤١٤)، من طريق إبراهيم بن عبدالحميد بن ذي حماية.

كلاهما (أبو إسحاق، وإبراهيم)، عن عطاء بن عجلان، عن مغيرة بن حكيم الصنعاني، عن طاوس، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**مَنْ غَسَلَ وَاغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ دَنَا حَيْثُ يَسْمَعُ خُطْبَةَ الإِمَامِ، فَإِذَا خَرَجَ اسْتَمَعَ وَنَصَتَ**[(١)] **حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَهُ، كُتِبَتْ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا عِبَادَةُ سَنَةٍ قِيَامُهَا وَصِيَامُهَا**».

وإسناده منكر؛ لأجل عطاء بن عَجْلان الحنفي البصري، فقد كذبه: ابن معين[(٢)]، والجوزجاني[(٣)]، وعمرو بن علي الفلاس[(٤)]. وقال البخاري: «منكر الحديث»[(٥)]. وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث منكر الحديث جدًا، مثل أبان بن أبي عياش وذي الضرب، وهو متروك الحديث»[(٦)]. وقال أبو داود: «ليس بشيء»[(٧)]. وقال الترمذي: «ضعيف ذاهب الحديث»[(٨)]. وقال النسائي: «متروك الحديث»[(٩)]. وقال الذهبي: «واهٍ اتَّهمه بعض الأئمة». وقال الحافظ: «متروك»[(١٠)]، وقد تفرد به عن المغيرة، عن طاوس بهذا الإسناد فيما نصَّ عليه البزار.

(١) لفظ إبراهيم بن عبدالحميد بن ذي حماية في **المعجم الأوسط**: ((أَنْصَتَ)).

(٢) **التاريخ**- رواية الدوري- (١/ ٣٩٩، برقم٢٧٣٤).

(٣) **أحوال الرجال** (ص١٦٥، برقم ١٤٩).

(٤) **الجرح والتعديل** (٦/ ٣٣٥).

(٥) **التاريخ الكبير** (٦/ ٤٧٦).

(٦) **الجرح والتعديل** (٦/ ٣٣٥).

(٧) **سؤالات أبي عبيد الآجري** (٢/ ٨٩).

(٨) **الجامع الكبير** (٣/ ٥١، برقم ١٢٢٨).

(٩) **كتاب الضعفاء والمتروكين** (ص٢٣٥، برقم ٥٠٩).

(١٠) **التقريب** (ص٤٢٢).

المبحث الرابع: حديث حاطب بن أبي بلتعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٣٧٤، برقم ١١٨٩)، عن علي بن إبراهيم، وابن منده في معرفة الصحابة (ص ٣٧١)، من طريق أبي أمية محمد بن إبراهيم.

كلاهما (علي، وأبو أمية)، عن يعقوب بن محمد المدني، عن إسماعيل بن مُعلى، قال سمعت شيخًا من آل حاطب بن أبي بلتعة[١]، حدثني أبي[٢]، عن جدي صاحب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وَكَانَ حَاطِبٌ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ: قَالَ النَّبِيُّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «**مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلَبِسَ مِنْ أَحْسَنِ مَا عِنْدَهُ، ثُمَّ ابْتَكَرَ فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ، وَلَمْ يَتَخَطَّ رَقَبَةَ مُسْلِمٍ حَتَّى يَنْصَرِفَ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ حَتَّى يَرْجِعَ كَفَّارَةُ سَنَةٍ**»، هذا لفظ علي، وقال أبو أمية في روايته: «**من اغتسل يوم الجمعة ولبس أحسن ثيابه، وبكر ودنا، كانت كفارة إلى الجمعة الأخرى**»، أو كما قال.

حديث حاطب هذا مداره على يعقوب المدني، واختلف عليه في لفظه:

= فرواه علي بن إبراهيم، عنه بلفظ: «**من اغتسل يوم الجمعة... كان له بكل خطوة حتى يرجع كفارة سنة**».

وعلي بن الحسين بن إبراهيم العامري، ابن إِشْكاب -بكسر الهمزة وسكون المعجمة وآخره موحدة- وهو لقب أبيه، صدوق، ويقال إنَّه المراد بقول البخاري: حدثنا علي بن إبراهيم[٣].

أقول: بل ثقة، فإنَّ الجمهور على توثيقه، فقد وثقه كلٌ من: النسائي[٤]، وابن أبي حاتم[٥]، وأبو سعيد ابن الأعرابي[٦]، ومسلمة بن القاسم[٧]، وذكره ابن حبان في كتاب

(١) وقع التصريح باسم هذا الشيخ المبهم في رواية علي بن إبراهيم عند ابن منده في **معرفة الصحابة** (ص ٣٧١)، وهو يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب. وثقه الذهبي في **الكاشف** (٤/ ٤٩٠)، والحافظ في **التقريب** (ص٦٢٤).

(٢) عبدالرحمن بن حاطب بن أبي بَلْتَعة -بفتح الموحدة والمثناة وسكون اللام بينهما ثم مهملة- له رؤية، وعدوه في **كبار ثقات التابعين**، (ت ٦٨هـ). **التقريب** (ص٣٧١).

(٣) **التقريب** (ص ٤٣١).

(٤) **تهذيب الكمال** (٥/ ٢٣٦).

(٥) **الجرح والتعديل** (٦/ ١٧٩).

(٦) **إكمال تهذيب الكمال** (٩/ ٢٩٦).

(٧) **تهذيب التهذيب** (٣/ ١٥٣).

الثقات[1]. وأمَّا أبو حاتم الرازي فقال: «صدوق»[2].

وخالفه: أبو أمية محمد بن إبراهيم، عن يعقوب بن محمد المدني بلفظ: «**من اغتسل يوم الجمعة، ولبس أحسن ثيابه، وبكر ودنا، كانت كفارة إلى الجمعة الأخرى**».

ومحمد بن إبراهيم بن مسلم الخزاعي، أبو أمية الطرسوسي، قال أبو داود: ثقة[3]. وقال مسلمة بن قاسم: «أنكرت عليه أحاديث ولج فيها وحَدَّث، فتكلم الناس فيه». وقال في موضع آخر: «روى عنه غير واحد وهو ثقة»[4]. وقال ابن حبان: «وكان من الثقات، دخل مصر فحدثهم من حفظه من غير كتاب بأشياء أخطأ فيها، فلا يعجبني الاحتجاج بخبره إلا ما حدث من كتابه»[5]. وقال الحاكم: صدوق كثير الوهم[6]. وذكره الذهبي في المغني وقال: «الحافظ ثقة، قال الحاكم كثير الوهم»[7]. وقال الحافظ: صدوق صاحب حديث يهم[8].

وكما هو ظاهر، فالمحفوظ والأشبه بالصواب هو الأول؛ إذ إنَّ راويه أوثق من أبي أمية، وربما كان الحمل فيه على يعقوب بن محمد المدني.

والحديث من وجهه المحفوظ إسناده منكر، لعلتين فيه:

الأولى: شدة ضعف يعقوب بن محمد بن عيسى الزُّهري، المدني. قال ابن معين: «ما حدثكم عن شيوخه الثقات فاكتبوه، وما لم يعرف من شيوخه فدعوه»[9]. وقال مرة: «أحاديثه تشبه أحاديث الواقدي»، يعني: تركوا حديثه[10]. وقال الإمام أحمد: «ليس بشيء، ليس يسوي شيئًا»[11]. وقال

(١) (٨/ ٤٧٢).

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ١٧٩).

(٣) سؤالات أبي عبيد الآجري (٢/ ٢٥٥، برقم ١٧٦٣).

(٤) تهذيب التهذيب (٣/ ٤٩٣).

(٥) الثقات (٩/ ١٣٧).

(٦) التقريب (ص ٤٩٦).

(٧) المغني في الضعفاء (٢/ ٥٤٥، برقم ٥٢١٧).

(٨) التقريب (ص ٤٩٦).

(٩) الجرح والتعديل (٩/ ٢١٤).

(١٠) تاريخ مدينة السلام (١٦/ ٣٩٢).

(١١) العلل- رواية عبدالله- (٣/ ٣٩٧، برقم٥٧٤٥).

أبو زرعة: «واهي الحديث»[١]. وقال العقيلي: «في حديثه وهم كثير، ولا يُتابعه عليه إلا من هو نحوه»[٢]. وقال الذهبي: «قواه أبو حاتم مع تعنته في الرجال، وضعفه أبو زرعة وغيره، وهو الحق ما هو بحجة»[٣]. وعبارة أبي حاتم: «هو على يدي عدل[٤]، أدركته ولم أكتب عنه»[٥]. وقال الحافظ: «صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء[٦]. وقال في هدي الساري: «ضعفه الجمهور»[٧].

والثانية: جهالة عين إسماعيل بن مُعلى، قال أبو حاتم: «مجهول»[٨]، وقد تفرد بالرواية عنه يعقوب بن محمد المدني، ولم ينص أحد على توثيقه غير ابن حبان ذكره في الثقات[٩]، على قاعدته في توثيق المجاهيل.

قال ابن منده عَقِبَ إخراج الحديث: «هذا حديث غريب، لا يعرف إلا من هذا الوجه».

(١) **سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي** (ص١٧٧، برقم ٢٨٤).

(٢) **كتاب الضعفاء** (٦/ ٤٢٥).

(٣) **المغني في الضعفاء** (٢/ ٧٥٩، برقم ٧٢٠٢).

(٤) قال السخاوي في **فتح المغيث** (٢/ ١٣٣): «كناية عن الهالك، فهو تضعيف شديد».

(٥) **الجرح والتعديل** (٩/ ٢١٥).

(٦) **التقريب** (ص ٦٣٩).

(٧) (٢/ ١٢٣٨).

(٨) **الجرح والتعديل** (٢/ ٢٠٠).

(٩) **الثقات** (٨/ ٨٩).

المبحث الخامس: حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

أخرجه بحشل في تاريخ واسط (ص٥٩- ٦٠)، من طريق وهب بن بقية، عن محمد بن يزيد، عن أبي عمار ميمون بن زياد، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قالَ: قالَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ غَسَلَ وَاغْتَسَلَ، وَبَكَّرَ وَابْتَكَرَ، وَلَمْ يَرْفُثْ، وَدَنَا مِنَ الإِمَامِ وَلَمْ يَلْغُ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ كَفَّارَةُ سَنَةٍ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا**».

وإسناده موضوع؛ لأجل أبي عمار كان يضع الحديث على أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال بشر بن عمر: «سألتُ زياد بن ميمون أبا عمار عن حديث رواه عن أنس، فقال: «ويْحكم أحْسِبوا[1] كنتُ يهوديًا أو نصرانيًا أو مجوسيًا، قد رجعتُ عما كنتُ أحدِّث به عن أنس، لم أسمع من أنس شيئًا»[2]. وقال أبو داود: «سمعت زيادًا أبا عمار يقول: أستغفر الله من هذه الأحاديث، أنا وضعتها»[3].

وقد روي الحديث عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من طريق آخر:

أخرجه الخطيب في تاريخ مدينة السلام (٧/ ١٤٥برقم ٢٠٥٢)، من طريق أبي هدبة إبراهيم بن هدبة الواسطي، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ غَسَّلَ وَاغْتَسَلَ، وَبَكَّرَ وَابْتَكَرَ، وَأَتَى الْجُمُعَةَ وَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الأُخْرَى**».

وإسناده موضوع؛ لأجل أبي هدبة إبراهيم بن هدبة الواسطي، حدث عن أنس وغيره بالبواطيل قاله ابن عدي، والخطيب[4]، وقد كان رقاصًا بالبصرة يدعى إلى العرائس، فيرقص لهم قاله عبدالملك بن محمد[5]، وقد كذبه كل من: ابن معين، وأبو حاتم، والعقيلي، والخليلي،

(١) وقع في التاريخ الأوسط (٣/ ٥٩٦).

(٢) التاريخ الكبير (٣/ ٣٧١).

(٣) سؤالات أبي عبيد (٢/ ١٢٦).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣٠٩)، وتاريخ مدينة السلام (٧/ ١٥٤).

(٥) انظر: الكامل (١/ ٣٠٩).

وابن حبان[١]، وضعفه جدًا ووهاه كل من: علي بن المديني، وأحمد، ومسلم، وأبو حاتم، والنسائي، وجماعة[٢].

والذي يظهر -والله أعلم- أنَّ أحدهما وضعه -والأشبه أنَّه أبا عمار- والآخر سرقه منه.

(١) انظر: **تاريخ مدينة السلام** (٧/ ١٤٥)، **والجرح والتعديل** (٢/ ١٤٣)، **وكتاب الضعفاء** (١/ ٢٣١)، **والإرشاد** (ص ٣٩)، **والمجروحين** (١/ ١١٣، برقم ٢٩).

(٢) انظر: **لسان الميزان** (١/ ٣٧٧ و٣٧٩)، **وتاريخ مدينة السلام** (٧/ ١٥٤)، **والجرح والتعديل** (٢/ ١٤٣)، وكتاب **الضعفاء والمتروكين** (ص ٢٥٧).

المبحث السادس: حديث أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

قال الطبراني في المعجم الأوسط (٣/ ٣٥٧، برقم ٣٣٩٧)، حَدَّثَنَا جَبْرُونُ بْنُ عِيسَى الْمَغْرِبِيُّ الْمِصْرِيُّ قَالَ: نَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ الْجعْفِرِيُّ الْمَغْرِبِيُّ قَالَ: نَا عَبَّادُ بْنُ عَبْدِالصَّمَدِ أَبُو مَعْمَرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُفِرَتْ لَهُ ذُنُوبُهُ وَخَطَايَاهُ، فَإِذَا أَخَذَ فِي الْمَشْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ عَمَلَ عِشْرِينَ سَنَةً، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ أُجِيزَ بِعَمَلِ مِائَتَيْ سَنَةٍ».

وإسناده منكر؛ لعلتين:

الأولى: شدة ضعف جبران بن عيسى المغربي. قال الحافظ: «واهي الحديث»[١].

والثانية: شدة ضعف عباد بن عبدالصمد. قال البخاري: «فيه نظر»[٢]. وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث منكر الحديث لا أعرف له حديثا صحيحا»[٣]. وقال العقيلي: أحاديثه مناكير، لا يعرف أكثرها إلا به... وله عن أنس نسخةٌ عامتها مناكيرُ كثيرة[٤]. وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدًا، يروي عن أنس ما ليس من حديثه، وما أراه سمع منه شيئًا، فلا يجوز الاحتجاج به فيما وافق الثقات، فكيف إذا انفرد بالأوابد والطامات»[٥]. وقال ابن عدي: له عن أنس غير حديث منكر... وهو ضعيف منكر الحديث[٦]. وقال الذهبي: «واهٍ»[٧].

(١) الإصابة في تمييز الصحابة (١٢/ ٢٠٨).

(٢) التاريخ الكبير (٦/ ٤١).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٨٢).

(٤) كتاب الضعفاء (٤/ ١٠٤- ١٠٧).

(٥) المجروحين (٢/ ١٦١).

(٦) الكامل (٥/ ٣٩٧).

(٧) ميزان الاعتدال (/ ٣٣٥).

المبحث السابع: حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

قال الطبراني في المعجم الأوسط (٣/ ٣٥٧، برقم ٣٣٩٧): حَدَّثَنَا عَبْدُاللهِ بْنُ مُحَمَّدِ ابْنِ الأَشْعَثِ قَالَ: نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدَةَ قَالَ: نا أَبِي قَالَ: نا الْجَرَّاحُ بْنُ مَلِيحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِالْحَمِيدِ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ حُمْرَةَ، عَنْ أَبِي نُصَيْرَةَ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ الْعُطَارِدِيِّ، عَنْ عَتِيقٍ أَبِي بَكْرٍ، وعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ الْخُزَاعِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كُفِّرَتْ ذُنُوبُهُ وَخَطَايَاهُ، فَإِذَا أَخَذَ فِي الْمَشْيِ كُتِبَ لَهُ بِكُلِّ خَطْوَةٍ عِشْرُونَ حَسَنَةً، فَإِذَا انْصَرَفَ مِنَ الصَّلَاةِ أُجِيزُ بِعَمَلِ مِائَتَيْ سَنَةٍ».

وإسناده منكر؛ لعدة علل فيه:

الأولى: جهالة حال شيخ الطبراني عبدالله بن محمد بن الأشعث، فقد روى عنه أكثر من اثنين، ولم ينص أحد على توثيقه.

والثانية: جهالة عين إبراهيم بن محمد بن عبيدة، فقد تفرد بالرواية عنه عبدالله بن محمد ابن الأشعث، ولم ينص أحد على توثيقه.

والثالثة: محمد بن عبيدة المددي، متهم بالوضع. قال أبو سعيد عمر بن النقاش: «وضع أحاديث»[١].

والرابعة: ضعف الضحاك بن حُمرة. قال ابن معين: «ليس بشيء»[٢]، وقال البخاري: «منكر الحديث»[٣]، ووثقه إسحاق بن راهويه[٤]. وقال النسائي: «ليس بثقة»[٥]وذكر له العقيلي هذا الحديث فيما أنكر عليه[٦]. وقال الدارقطني: «ليس بالقوي»، ومرة قال: «يُعتبر به»[٧]. وقال ابن عدي: «وأحاديثه

(١) ميزان الاعتدال (٤/ ١٩٩).

(٢) التاريخ - رواية الدوري- (٢/ ٢٤٦، برقم ٤٨٧٧).

(٣) تاريخ الإسلام (٤/ ٨٩).

(٤) تاريخ أسماء الثقات (ص ١٧٢، برقم ٦٢٧)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٢٢٢).

(٥) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص٢١٥، برقم ٣٣٣).

(٦) كتاب الضعفاء (٣/ ١٤٥).

(٧) الضعفاء والمتروكون (ص٢٥٢، برقم ٣٩٩)، وسؤالات البرقاني للدارقطني (ص٣٨، برقم ٢٣٤).

حِسانُ غرائب»[1]. قال الذهبي: «ضعيف، إذا انفرد هذا بشيء ضعف نخاعه، ولم يحتج به»[2]. وقال الحافظ: «ضعيف»[3].

(١) الكامل (٥/ ٧٤)، برقم (٩٤٩).

(٢) تذهيب التهذيب (٤/ ٣٦٦).

(٣) التقريب (ص٣١٣).

مجلة تعظيم الوحيين

الخاتمة

فإني أحمد ربي وهو للحمد أهل على ما أنعم به عليَّ من إتمام هذا البحث، فله الحمد أولاً وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا على نعمه التي لا تُحصى، وفضله الذي لا يُستقصى، وأسأله أنْ يرزقني فيه التوفيق والسداد، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، ومقربًا بالفوز إلى جناته جنات النعيم، وأنْ يُكتب له القبول، وأن ينفع به كاتبه، وقارئه، وناشره، وهذه بعض النتائج التي ظهرت لي من خلال دراسة هذه الأحاديث:

١- حديث أوس بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يصح مع كثرة طرقة؛ إذ إنَّ أسانيده دائرة بين الضعف الشديد، والوضع، وشواهده مع كثرتها لم تزده إلا وهاءً.

٢- علة الحديث إنما تعرف بالاستيعاب في جمع طرقه، وإمعان النظر في اختلاف رواته قبل إصدار الحكم عليه، والسبيل إلى معرفة الراجح إنما يكون بدراسة الاختلاف الوارد في كل طريق.

٣- بلغت أحاديث الدراسة سبعة أحاديث -فيما وقفت عليه- لا يصح منها حديث، وهي متفاوتة، فمنها: ما هو منكر، ومنها ما هو موضوع.

٤- الذين صححوا الحديث قديما وحديثًا إنما أُتوا -من خلال وجهة نظري- من قبل عملهم في جمع طرقه، والنظر في اختلاف رواته، أو لعلهم دفعوا العلل عن الحديث، ولم يرونها سببًا في تضعيف الحديث والله أعلم.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه.

مجلة تعظيم الوحيين

المصادر والمراجع

١. **الآحاد والمثاني**، لابن أبي عاصم: أحمد بن عمرو، (ت ٢٨٧هـ)، تحقق: د. باسم فيصل الجوابرة، الناشر: دار الراية – الرياض –، ط١ (١٤١١هـ).

٢. **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، للبوصيري: أبي العباس أحمد بن أبي بكر الكناني، (ت٨٤٠هـ)، تحقق: دار المشكاة للبحث العلمي، الناشر: دار الوطن للنشر – الرياض –، ط١، (١٤٢٠هـ).

٣. **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، لابن عبدالبر: أبو عمر يوسف بن عبدالله النمري القرطبي، (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل – بيروت –، ط١، (١٤١٢هـ).

٤. **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، لابن الأثير: أبي الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني الجزري، (ت ٦٣٠هـ)، تحقق: علي محمد معوض – عادل أحمد عبدالموجود، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ط١، (١٤١٥هـ).

٥. **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، لمغلطاي بن قليج بن عبدالله البكجري، (ت٧٦٢هـ)، تحقق: أبو عبدالرحمن عادل بن محمد – أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١، (١٤٢٢هـ).

٦. **التاريخ عن ابن معين**، (ت ٢٣٣هـ)، – رواية الدُّوري – تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثه – القاهرة –، ط١، (١٤٣٤هـ).

٧. **التاريخ الكبير**، للبخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، (ت ٢٥٦هـ)، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافيه – بيروت –، ط١، (١٤٠٧هـ).

٨. **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، للذهبي: أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان، (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط١، (٢٠٠٣ م).

٩. **تاريخ المدينة**، لابن شبة: أبي زيد عمر بن شبة – واسمه زيد – بن عبيدة بن ريطة النُّميري، (ت٢٦٢هـ)، تحقق: فهيم محمد شلتوت، عام النشر: (١٣٩٩هـ).

١٠. **تاريخ دمشق**، لابن عساكر: أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت –، ط١ (١٤١٥هـ).

١١. **تاريخ مدينة السلام**، للخطيب البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت -، ط١ (١٤٢٢هـ).

١٢. **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**، لابن زبر: أبي سليمان محمد بن عبدالله الربعي، (ت٣٧٩هـ)، تحقق: د. عبدالله أحمد سليمان الحمد، الناشر: دار العاصمة - الرياض -، ط١، (١٤١٠هـ).

١٣. **التاريخ الأوسط**، للبخاري: محمد بن إسماعيل، تحقيق: د. تيسير بن سعد أبو حميد، الناشر: الرشد - الرياض -، ط١، (١٤٢٦هـ).

١٤. **تاريخ واسط**، لبَحْشَل: أبو الحسن أسلم بن سهل الرزّاز الواسطي، (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: كوركيس عواد، الناشر: عالم الكتب - بيروت -، ط١، (١٤٠٦هـ).

١٥. **الترغيب والترهيب**، للمنذري: أبي محمد عبدالعظيم بن عبدالقوي بن عبدالله، (ت٦٥٦هـ)، تحقق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت -، ط١، (١٤١٧هـ).

١٦. **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، لابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: د. أحمد بن علي المباركي، الناشر: مطابع الحميضي، ط٣، (١٤٢٢هـ).

١٧. **تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان**، للدارقطني: علي بن عمر بن أحمد البغدادي، (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: خليل بن محمد العربي، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ودار الكتاب الإسلامي - القاهرة -، ط١ (١٤١٤هـ).

١٨. **تقريب التهذيب**، لابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار اليسر بالمدينة، ودار قرطبة - بيروت -، ط٢ (١٤٣٠هـ).

١٩. **الحنائيات -فوائد أبي القاسم الحنائي-**، للحِنَّائِي: الحسن بن محمد إبراهيم الدمشقي، (ت ٤٥٩هـ)،: تحقيق: خالد رزق محمد جبر أبو النجا، الناشر: أضواء السلف-الرياض -، ط١، ١٤٢٨هـ.

٢٠. **تهذيب التهذيب**، لابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، باعتناء: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت -، ط١ (١٣٢٩هـ).

٢١. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، للمزي: أبي الحجاج يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف، (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت -، ط٢ (١٤٣١هـ).

٢٢. **الثقات**، لابن حبان: أبي حاتم محمد بن حبان البُستي (ت ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبدالمعيد خان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن- الهند -، ط١ (١٣٩٣هـ).

٢٣. **جامع بيان العلم وفضله**، لابن عبدالبر: أبي عمر يوسف بن عبدالله النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام -، ط١، (١٤١٤هـ).

٢٤. **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، للعلائي: صلاح الدين أبي سعيد بن خليل ككلدي، (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمود بن حسين الرزيقيّ، الناشر: مكتبة بن تيمية - القاهرة -، ط١ (١٤٢٩هـ).

٢٥. **الجامع الكبير - سنن الترمذي -: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة**، (ت ٢٧٩هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر: دار الرسالة -دمشق -، ط١ (١٤٣٠هـ).

٢٦. **جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن**، لابن كثير: أبي الفداء إسماعيل بن عمر القرشي، الدمشقي، (ت ٧٧٤هـ)، تحقق: د. عبدالملك بن عبدالله الدهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت -، ط٢، (١٤١٩هـ).

٢٧. **الجرح والتعديل**، لابن أبي حاتم: أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس، الرازي (ت ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدرآباد الدكن - الهند مصورة دار الكتب العلمية - بيروت -، ط١، (١٢٧١هـ).

٢٨. **جزء الحسن بن رشيق العسكري عن شيوخه من الأمالي**، للعسكري: أبي محمد الحسن بن رشيق المصري، (ت٣٧٠هـ)، طُبع: ضمن مجموع فيه ثلاثة من الأجزاء الحديثية، تحقيق: جاسم بن محمد بن حمود الفجي، الناشر: مكتبة أهل الأثر - دار غراس -، ط٢، (٢٠٠٥م).

٢٩. **جزء من حديث الأوزاعي**، لابن حذلم: أبي الحسن أحمد بن سليمان بن أيوب، (ت ٣٤٧هـ)، تحقيق: أبو عبدالرحمن مسعد السعدني، شريف بن أبي العلا العدوي، الناشر: دار ماجد عسيري - جدة -، ط١، (٢٠٠٠م).

٣٠. **جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام**، لابن القيم: محمد بن أبي بكر بن أيوب الجوزية، (ت٧٥١هـ)، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، الناشر، دار ابن الجوزي - الدمام -، ط١، (١٤١٧هـ).

٣١. **الجمعة وفضلها**، للمروزي: أبي بكر أحمد بن علي الأموي، (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، الناشر: دار عمار - عمان -، ط١، (١٤٠٧هـ).

٣٢. **حديث الزهري**، لأبي الفضل البغدادي: عبيدالله بن عبدالرحمن العوفي، الزهري، القرشي، (ت ٣٨١هـ)، دراسة وتحقيق: د. حسن بن محمد شبالة البلوط، الناشر: أضواء السلف - الرياض -، ط١، (١٤١٨هـ).

٣٣. **رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه**، لأبي داود: سليمان بن الأشعث الأزدي، السِّجِسْتاني، (ت٢٧٥هـ)، تحقق: محمد الصباغ، الناشر: دار العربية - بيروت -، ط٣، (١٤٠٥هـ).

٣٤. **الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم**، لابن الوزير: أبي عبدالله محمد بن إبراهيم الحسني القاسمي، (ت٨٤٠هـ)، اعتنى به: علي بن محمد العمران، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع- مكة -، ط١، (١٤١٢هـ).

٣٥. **روضة المحبين ونزهة المشتاقين**، لابن القيم: محمد بن أبي بكر بن أيوب الجوزية (ت ٧٥١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت -، ط١، (١٤٠٣هـ).

٣٦. **السنن**، لابن ماجة: أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني، (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر: دار الرسالة - دمشق -، ط١ (١٤٣٠هـ).

٣٧. **السنن الكبرى**، للنسائي: أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب الخراساني (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة-بيروت -، ط١، (١٤٢١هـ).

٣٨. **السنن الكبير**، للبيهقي: أحمد بن الحسين الخُسْرَوْجِردي الخراساني، (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: إسلام منصور عبدالحميد، الناشر: دار الحديث - القاهرة -، ط١ (١٤٢٩هـ).

٣٩. **سؤالات الحاكم النيسابوري**، للدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض -، ط١، (١٤٠٤هـ).

٤٠. **سؤالات البرقاني للدارقطني**، - رواية الكرجي عنه -: أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد المعروف بالبرقاني (ت ٤٢٥هـ)، تحقيق: عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: كتبخانه جميلي - لاهور - باكستان -، ط١، (١٤٠٤هـ).

٤١. **سؤالات ابن الجنيد**، لأبي زكريا يحيى بن معين بن بسطام المري، البغدادي، (ت ٢٣٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة -، ط١ (١٤٠٨هـ).

٤٢. **سؤالات حمزة بن يوسف للدارقطني**، للسهمي: أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم القرشي الجرجاني، (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض -، ط١، (١٤٠٤هـ).

٤٣. **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة -، ط١ (١٤١٤هـ).

٤٤. **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في معرفة الرجال**، لأبي داود: سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني، (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: د. عبدالعليم بن عبدالعظيم البستوي، الناشر: مكتبة الاستقامة - مكة المكرمة -، ومؤسسة الريان - بيروت -، ط١ (١٤١٨هـ).

٤٥. **سير أعلام النبلاء**، للذهبي: أبو عبدالله محمد بن أحمد بن قَايْماز (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط٢، (١٤٠٥هـ).

٤٦. **شرح السنة**، للبغوي: أبي محمد الحسين بن الفراء الشافعي، (ت٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت -، ط٢، (١٤٠٣هـ).

٤٧. **شرح علل الترمذي**، لابن رجب: زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن الحسن، السَلامي، (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: د. نور الدين عتر، الناشر: دار العطاء - الرياض -، ط١ (١٤٢١هـ).

٤٨. **صحيح ابن حبان**، لابن حبان: أبي حاتم محمد بن حبان البُستي، (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت -، ط٢ (١٤١٤هـ).

٤٩. **صحيح البخاري**، للإمام البخاري: محمد بن إسماعيل الجعفي، (ت٢٥٦هـ)، ضبطه ورقمه: د. مصطفى ديب البغا، الناشر: دار ابن كثير واليمامة - دمشق وبيروت -، ط٤، (١٤١٠هـ).

٥٠. **صحيح وضعيف سنن أبي داود**، للألباني: محمد ناصر الدين (ت١٤٢٠هـ)، الناشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع - الكويت -، ط١، (١٤٢٣هـ).

٥١. **صحيح مسلم**، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، النيسابوري، (ت٢٦١هـ)، تحقق: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: المكتبة الإسلامية - استانبول -، ط١، (١٣٧٤هـ).

٥٢. **الإصابة في تمييز الصحابة**، لابن حجر: أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: مركز البحوث والدراسات العربية بدار هجر - القاهرة -، ط١، (١٤٢٩هـ).

٥٣. **الضعفاء والمتروكون**، للدارقطني: أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي، (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف - الرياض -، ط١ (١٤٠٤هـ).

٥٤. **الطبقات**، لابن خياط: أبو عمرو خليفة بن خياط العصفري، تحقيق: أكرم ضياء العمري، الناشر: دار طيبة – الرياض – ط٢، (١٤٠٢هـ).

٥٥. **الطبقات الكبير**، لابن سعد: محمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق: د. علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة –، ط١، (١٤٢١هـ).

٥٦. **طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها**، لأبي الشيخ الأصبهاني: أبي محمد عبدالله بن محمد الأنصاري، (ت ٣٦٩هـ)، تحقق: عبدالغفور عبدالحق حسين البلوشي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت –، ط٢، (١٤١٢هـ).

٥٧. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، للدارقطني: أبي الحسن علي بن عمر البغدادي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د٠: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة – الرياض –، ط١ (١٤٠٥هـ).

٥٨. **غنية الملتمس إيضاح الملتبس**، للخطيب: أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، (ت ٤٦٣هـ)، تحقق: د. يحيى بن عبدالله البكري الشهري، الناشر: مكتبة الرشد، السعودية – الرياض –، ط١، (١٤٢٢هـ).

٥٩. **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، للعراقي: أبي الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي، (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر –، ط١، (١٤٢٤هـ).

٦٠. **الفوائد**، لتمام الرازي: أبي القاسم تمام بن محمد بن عبدالله البجلي الدمشقي، (ت ٤١٤هـ).

٦١. **القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع**، للسخاوي: محمد بن عبدالرحمن، (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: محمد عوامه، الناشر: دار اليسر للنشر – المدينة المنورة –، ط٢، (١٤٢٨هـ).

٦٢. **كتاب الضعفاء**، للعقيلي: أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى، (ت٣٢٣هـ)، تعليق: د. مازن بن محمد السرساوي، الناشر: دار ابن عباس – المنصورة –، ط٢، (١٤٢٩هـ).

٦٣. **كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، لابن حبان: أبي حاتم محمد بن حبان التميمي، البُستي، (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، الناشر: دار الصميعي – الرياض –، ط١، (١٤٢٠هـ).

٦٤. **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، للذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب الناشر: دار المنهاج – جدة –، ودار اليسر – المدينة المنورة –، ط٢ (١٤٣٠هـ).

٦٥. **الكامل في ضعفاء الرجال**، لابن عدي: أبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: محمد أنس مصطفى الخن، الناشر: دار الرسالة العالمية – بيروت –، ط١ (١٤٣٣هـ).

٦٦. **كتاب الجمعة**، للنسائي: أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب الخراساني، (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد زغلول، الناشر: مكتبة التراث الإسلامي، الطبعة: بدون.

٦٧. **كتاب السنن لأبي داود: سليمان بن الأشعث الأزدي**، (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر: الرسالة العالمية – دمشق –، ط١ (١٤٣٠هـ).

٦٨. **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، للخطيب: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام –، ط١، (١٤٣٢هـ).

٦٩. **كتاب العلل**، لابن أبي حاتم: أبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس، (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبدالله الحميد ود. خالد بن عبدالرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي – الرياض –، ط١ (١٤٢٧هـ).

٧٠. **الكنى والأسماء**، للدولابي: أبي بِشْر محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري، (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار ابن حزم – بيروت –، ط١ (١٤٢١هـ).

٧١. **الكواكب النيرات**، لابن الكيال: أبو البركات محمد بن أحمد، (ت٩٣٩هـ)، تحقيق: عبدالقيوم عبدرب النبي، الناشر: المكتبة الإمدادية – مكة المكرمة –، ط٢، (١٤٢٠هـ).

٧٢. **لسان الميزان**، لابن حجر: أبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، اعتنى به: عبدالفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت –، ط١، (١٤٢٣هـ).

٧٣. **المجتبى من السنن –السنن الصغرى للنسائي–**: لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب الخراساني، (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب –، ط٢ (١٤٠٦هـ).

٧٤. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، للهيثمي: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر، (ت٨٠٧)، تحقيق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي – القاهرة –، ط١، (١٤١٤هـ).

٧٥. **المجموع شرح المهذب**، للنووي: أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، (ت٦٧٦هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت –، دون طبعة وتاريخ.

٧٦. **مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبيِّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **- صحيح ابن خزيمة -**،: لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، النيسابوري، (ت ٣١١هـ)، تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار الميمان - الرياض -، ط١ (١٤٣٠هـ).

٧٧. **مختصر سنن أبي داود**، للمنذري: عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري (المتوفى: ٦٥٦هـ).

٧٨. **تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق**، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، - الرياض -، ط١، (١٤٣١هـ).

٧٩. **المراسيل**، لابن أبي حاتم: أبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت -، ط٢ (١٤١٨هـ).

٨٠. **المستدرك على الصحيحين**، للحاكم: أبي عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري، المعروف بابن البيع (ت٤٠٥هـ)، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، الناشر: دار التأصيل - القاهرة -، ط١ (١٤٣٥هـ).

٨١. **مسند أبي داود الطيالسي**، لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، (ت٢٠٤هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبدالمحسن التركي، الناشر: دار هجر مصر - القاهرة -، ط١ (١٤١٩هـ).

٨٢. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت -، ط١ (١٤٢١هـ).

٨٣. **مسند البزار -المنشور باسم البحر الزخار-**، للبزار: أبي بكر أحمد بن عمرو العتكي، (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرون، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة -، ط١ (١٤٣٠هـ).

٨٤. **مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)**،: لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل التميمي، السمرقندي، (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع - الرياض -، ط١ (١٤١٢هـ).

٨٥. **مسند الشاميين**، للطبراني: أبي القاسم سليمان بن أحمد اللخمي، الشامي، (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت -، ط١ (١٤٠٥هـ).

٨٦. **المسند المصنف المعلل**، لبشار عواد وآخرون، الناشر: دار الغرب الإسلامي - تونس -، ط١، (١٤٣٤هـ).

٨٧. **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، لابن حبان: أبو حاتم محمد بن حبان البُستي، (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: مرزوق على إبراهيم، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة -، ط١، (١٤١١هـ).

٨٨. **المصنف**، لابن أبي شيبة: أبي بكر عبدالله بن محمد العبسي، (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد عوَّامة، الناشر: دار قرطبة - بيروت -، ط١ (١٤٢٧هـ).

٨٩. **المصنف**، لعبدالرزاق: أبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني، (ت٢١١هـ)، تحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي - الهند -، ط٢، (١٤٠٣هـ).

٩٠. **المعجم الأوسط**، للطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي، (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين -القاهرة -، ط١ (١٤١٥هـ).

٩١. **معجم الصحابة**، لابن قانع: أبي الحسين عبد الباقي بن قانع البغدادي، (ت ٣٥١هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة -، ط١ (١٤١٨هـ).

٩٢. **المعجم الكبير**، للطبراني: سليمان بن أحمد اللخمي، الشامي، (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة -، ط١ (١٤١٥هـ).

٩٣. **معرفة الثقات**، للعجلي: أبو الحسن أحمد بن عبدالله الكوفي، (ت٢٦١هـ)، تحقيق: عبدالعليم البستوي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة -، ط١، (١٤٠٥هـ).

٩٤. **معرفة الصحابة**، لابن منده: أبو عبدالله محمد بن إسحاق العبدي، (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: د. عامر حسن صبري، الناشر: مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، ط١، (١٤٢٦هـ).

٩٥. **معرفة الصحابة**، لأبي نعيم: أحمد بن عبدالله الأصبهاني، (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن - الرياض -، ط١ (١٤١٩هـ).

٩٦. **المغني في الضعفاء**، للذهبي: أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان، (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار إحياء التراث الإسلامي - قطر - .

٩٧. **موضح أوهام الجمع والتفريق**، للخطيب البغدادي: أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المعرفة - بيروت -، ط١، (١٤٠٧هـ).

٩٨. **الأنساب**، للسمعاني: أبو سعد عبدالكريم بن محمد التميمي المروزي، (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ط١، (١٣٨٢هـ).

٩٩. **النكت على كتاب ابن الصلاح**، لابن حجر: أبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، تحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: دار الراية – الرياض –، ط٢، (١٤٠٨هـ).

١٠٠. **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لابن الأثير: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت –، ط١، (١٣٩٩هـ).

١٠١. **نيل الأوطار**، للشوكاني: محمد بن علي اليمني، (ت١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الناشر: دار الحديث، مصر، ط١، (١٤١٣هـ).

١٠٢. **هدي الساري**، لابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني، (٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة – الرياض –، ط١، (١٤٢٧هـ).